الانتصار لبعض آراء الكوفية بالقراءات القرآنية

الدكتـــــور
خالد محي الدين مدني عبدالوهاب
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود

١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م

المقدمة

الحمد لله الذي تعهد بحفظ كتابه الكريم ، ولم يكل ذلك إلى أحد المخلوقين ، فحفظ الله بذلك اللغة العربية التي أنزل بها كتابه الكريم وأودع في قلوب المسلمين من العرب وغيرهم الرغبة في خدمتها والعمل على رفعتها ؛ لأنها لغة كتاب ربهم وسنة قدوتهم ورسولهم ، فوهبوا من أجل ذلك حياتهم وأموالهم ، وجعلوا من أنفسهم لذلك أجناداً ، ولم يدخروا لتحقيقه وسعاً ولا اجتهاداً .

والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ، ورضي الله عن أصحابه الأفذاذ الأمجاد ومن تبعهم بإحسان إلى يوم التناد .

وبعـد ..

فقد رأيت من خلال مطالعتي لكتب النحو منذ المرحلة الجامعية وما بعدها من مراحل علمية في الماجستير والدكتوراه وكذا في أثناء تدريس مادة النحو والقيام بالأبحاث العلمية من خلال ذلك كله رأيت أن للمدرسة الكوفية بعض الأراء الصحيحة التي تفوقوا فيها على البصريين على الرغم مما شاع عن الكوفيين من أنهم أصاغوا إلى كل مسموع عن العرب ، وقاسوا عليه ، ولم يدققوا تدقيق البصريين ، فتعثرت بهم عجلة الرأي ، ومع ذلك وجدتُ أن هناك بعض القراءات القرآنية متواترة كانت أو شاذة توافق مذهب الكوفيين ، وتعضده ، وقد أورد النحويون تلك القراءات تأييداً لمذهب الكوفيين وتدليلاً على صحته ، وقد دافع البصريون عن تلك المسائل التي استند فيها الكوفيون في إثبات صحة مذهبهم إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية بما فيه شططٌ وبعدٌ عن الصواب فكانت محاولات البصريين في نقض مذهب الكوفيين في تلك المسائل غير مجدية ، مجردة عن النصفة حيث

تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم في المنطق حتى إنهم قالوا : لا نسلم تواتر القراءات السبع[1].

هذا ، ووجود الشواهد النثرية من كلام العرب والقراءات القرآنية والشواهد الشعرية التي تقوي مذهب الكوفيين، وتجعله كوضح النهار يجعل الدارس يطمئن إلى مذهبهم ويقضي بالانتصار له والحكم بصحته وقبوله ، لهذا كله قمت بجمع تلك المسائل التي ينتصر فيها لمذهب الكوفيين بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة أم شاذة ، ويؤيد صحة الاحتجاج بذلك قول السيوطي : " أما القرأن فكلما ورد أنه قرئ به : جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها ، في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة "."[2]

وقد رأيت أن يكون هذا البحث بعنوان (الانتصار لبعض آراء الكوفية بالقراءات القرآنية) ، ولا يعني هذا أن البحث قد أهمل الاستدلال لآراء الكوفيين والانتصار لها بغير القراءات من أقوال العرب وأشعارهم ، وإنما استعان من ذلك بما احتج به النحويون على صحة مذهب الكوفيين ما أمكن بحيث لا يكون إيجازاً مخلاً ولا تطويلاً مملاً .

---

(١) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٨٥ ، ٨٩.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٨.

وقد جاء هذا البحث في اثنتى عشرة مسألة قمت – بعد تجميعها من بطون أمهات كتب النحو ومراجعه الأصيلة – بترتيبها تبعاً لترتيب أبواب النحو في ألفية ابن مالك ، وهي على النحو التالي :-

المسألة الأولـــــى : تشديد نون (ذان ، تان ، اللذان ، اللتان)

المسألة الثانـــــية : هل يشترط لحذف العائد المرفوع طول الصلة ؟

المسألة الثالـــــثة : إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

المسألة الرابـــــعة : حكم المضعَّف الثلاثي عند البناء للمفعول

المسألة الخامســـــة : هل ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده ؟

المسألة الســـــادسـة : الظرف المتلو بمضارع أو جملة اسمية من حيث الإعراب والبناء

المسألة الســـــابعـة : حكم الفصل بين المتضايفين

المسألة الثامـــــنة : هل تأتي النكرة عطف بيان للنكرة ؟

المسألة التاســـــعة: هل يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؟

المسألة العاشـــــرة : هل تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؟

المسألة الحادية عشرة : نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالترجي

المسألة الثانية عشرة : نصب المضارع المعطوف بثم على فعل الشرط

وقد سبقت هذه المسائل بمقدمة البحث ، وذيلت بالخاتمة متبوعة بفهرس للمراجع وآخر للموضوعات .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الدكتور

خالد محي الدين مدني عبدالوهاب

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

المسألة الأولى

تشديد نون (ذان، تان، اللذان، اللتان)

من أسماء الإشارة ذان للمثنى المذكر بالألف رفعاً ، وذين بالياء له أيضاً في حالتي النصب والجر ، وتان للمثنى المؤنث بالألف رفعاً وتين بالياء له أيضاً في حالتي النصب والجر .

قال تعالى : "هذان خصمان"(١)، و"إن هذان لساحران"(٢)، و" إحدى ابنتي هاتين "(٣).

ومن الأسماء الموصولة اللذان للمثنى المذكر بالألف رفعاً ، واللذين بالياء له أيضاً في حالتي النصب والجر ، وكذا اللتان للمثنى المؤنث بالألف رفعاً واللتين بالياء له أيضاً في حالتي النصب والجر .

قال تعالى : "واللذان يأتيانها منكم"(٤)، و " ربنا أرنا اللذين أضلانا "(٥)، وهل هذه الأسماء مثناه حقيقة أو هي صيغ موضوعة على صورة المثنى؟(٦)، وهل

---

(١) الحج : ١٩.

(٢) طه : ٦٣.

(٣) القصص : ٢٧.

(٤) النساء : ١٦.

(٥) فصلت : ٢٩.

(٦) اختلف النحويون في تثنية الأسماء المذكورة ، فذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية ، والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في قولك الزيدان والعمران ، وإن كان واحد المثنى من الإشارة والموصولات مبنيا ، لا حركة ولا تنوين فيه ؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التمكن ، فقدر فيه في التثنية الحركة والتنوين ، فصارت النون عوضاً منهما،=

هي معربة إعراب المثنى أو مبنية ؟ خلاف.[1]

=وقال آخرون إن النون في (هاذان وهذين) عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب قوم آخرون إلى أنها ليست تثنية صناعية ، وإنما هي صيغ موضوعة للتثنية مخترعة ، وذلك أن هذه الأسماء مما لا يفارقه التعريف ، فلا يصح تثنيتها؛ لأن التثنية إنما تكون في النكرات نحو، رجل ورجلان وفرس وفرسان ، وأما تثنية نحو زيدان وعمران فلم يثن إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية ، فما لا يصح تنكيره لا تصح تثنيته ، ولما كانت أسماء الإشارة والموصولات مما لا يصح اعتقاد التنكير فيه لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية إلا إنها جرت على منهاج التثنية الصناعية لقربها من الأسماء المتمكنة ، والقول بأن أسماء الإشارة والموصولات المثناه هي صيغ موضوعة للتثنية ، وليست مثناه حقيقة هو الصواب عند ابن يعيش ، وقد استدل تأييداً لما ذهب إليه بحذف ياء الذي في التثنية ، ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما ثبتت في عَمٍ وعَمَيَان. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧ – ١٢٨ ، ١٤١ ..

(١) اختلف النحويون في حكم (ذان ، اللذان) ونحوهما من حيث الإعراب والبناء على مذهبين :-

الأول : أنها مبنية ؛ لأن علة بنائه في الواحد نقصانه ، وهو ناقص في التثنية أيضاً ، فأما اختلافه في الرفع والجر ، فليس الألف والياء للإعراب ، وإنما هي صيغ وضعت دالة على الرفع ، ثم غيرت ، فجعلت دالة على الجر والنصب ، كما كان للضمائر صيغ للرفع وأخرى للنصب نحو (أنا وإياي) .

وقد ذكر العكبري لهذا المذهب في المتبع ٢/ ٦٣٥ – ٦٣٦ ثلاثة أدلة ، ليس هذا موضع ذكرها.

الثاني : أنها معربة ، ذلك أن التثنية تفتقر إلى علامة ، وهي الألف والياء ، وهي لا تدل على التثنية إلا وهي دالة على الإعراب ، فلو بنوها لأسقطوا علامة الإعراب فتسقط تبعاً لذلك علامة التثنية ، نص على هذا العكبري في المتبع ٢/ ٦٣٦ .=

وتخفيف النون من هذه الأسماء مع كسرها هو الشائع في الاستعمال عند أكثر العرب، نصَّ على ذلك الشيخ خالد الأزهري حيث قال : " وحيث ثُنيِّ الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما "[1]، ولذلك نجد مكي بن أبي طالب[2] ذكر أن أكثر القراء على تخفيف النون في (اللذان)[3]، (اللذين)[4]، (هذان)[5]، (هاتين)[6]، (فذانك)[7]، وكذا نسب السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي قراءة من خفف النون إلى الجمهور.[8]

وأما أبوحيان وابن عقيل فقد ذكرا أن تخفيف النون لغة الحجازيين وبني أسد[9].

ومقابل لغة تخفيف النون في الأسماء المذكورة لغة من شددها من العرب ،

=وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٩١ لإعراب هذه الأسماء علة أخرى ، وهي أن التثنية – وهي من خصائص الأسماء المتمكنة – لما لحقت الذي والتي ، وكان هذا معارضاً لشبهها بالحروف أعربا في التثنية كما أعربت أي لمعارضة إضافتها لمشابهتها بالحروف ..

(١) التصريح ١/ ١٣٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٨٢.

(٣) يعني قوله تعالى : " واللذان يأتيانها منكم " النساء : ١٦.

(٤) يعني قوله تعالى : " ربنا أرنا اللذين أضلانا " فصلت : ٢٩.

(٥) يعني قوله تعالى : " هذان خصمان " الحج : ١٩.

(٦) يعني قوله تعالى : " إحدى ابنتي هاتين " القصص : ٢٧.

(٧) يعني قوله تعالى : " فذانك برهانان " القصص : ٣٢.

(٨) ينظر الدر المصون ٣/ ٦٢١ ، واللباب ٦/ ٢٤٥.

(٩) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣ ، والمساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٤٠.

وهم تميم وقيس على ما ذكره أبوحيان(١)، وابن عقيل(٢)، والشيخ خالد الأزهري(٣).

وقد أشار ابن عصفور إلى هاتين اللغتين حيث قال : " فتقول في تثنية الذي : اللذان ، في الرفع ، واللذين في النصب والخفض ، وإن شئت شددت النون فقلت اللذانِّ واللذينِّ ".(٤)

ولعل تعبير النحويين كابن مالك وابن عقيل بتجويز التخفيف والتشديد في نون ما ثني من أسماء الإشارة والموصولات إشارة إلى هاتين اللغتين السالف ذكرهما.(٥)

فأما تشديد النون في الرفع فمتفق عليه عند الكوفيين والبصريين جميعاً كما في قراءة "واللذانِّ يأتيانها منكم"(٦)، "هذانِّ خصمان"(٧)، " فذانِّك برهانان "(٨) بتشديد النون، نص على هذا المرادي(٩) والأشموني.(١٠)

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣.

(٢) المساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٤٠.

(٣) التصريح ١/ ١٣٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١ ، والمساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٤٠.

(٦) النساء : ١٦ ، والقراءة بتخفيف نون اللذان لغير ابن كثير ، ينظر الكشف ١/ ٣٨١ ، والإتحاف ١/ ٥٠٦.

(٧) الحج : ١٩ ، والقراءة بتخفيف نون هذان لغير ابن كثير أيضاً ، ينظر الكشف ١/ ٣٨١ ، والإتحاف ١/ ٥٠٦.

(٨) القصص : ٣٢ ، والقراءة بتخفيف نون ذانك لغير ابن كثير وأبي عمرو ورويس والحسن واليزيدي والشنبوذي. ينظر الكشف ١/ ٣٨١ ، والإتحاف ١/ ٥٠٦.

(٩) توضيح المقاصد ١/ ٤٢٠.

(١٠) الأشموني ١/ ١٤٧.

وعلى تشديد النون في هذه الألفاظ يلتقى ساكنان على حدِّه كما في دابَّة وشابَّة.[١]

وأما تشديد النون نصباً وجراً في (اللذين ، اللتين ، ذين ، تين) فمختلف فيه على مذهبين ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول : للبصريين حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز تشديد النون في الأسماء المذكورة مع الياء أي في حالتي النصب والجر ، فيمتنع على هذا المذهب أن يقال (اللذينِّ)، (اللتينِّ) ، (ذينِّ) ، (تينِّ) بتشديد النون .

المذهب الثاني : للكوفيين ، حيث ذهبوا إلى جواز تشديد النون في الأسماء المذكورة مع الياء أيضاً أي في حالتي النصب والجر ، نص على هذين المذهبين المرادي[٢] وأبوحيان[٣] وابن عقيل[٤] والشيخ خالد الأزهري[٥] والأشموني[٦]، وصرحوا بنسبة المذهب الأول للبصريين والثاني للكوفيين .

الترجيح :-

مما سبق يتبين أنه لا فرق في تجويز تشديد النون عند الكوفيين بين أن يكون قبلها ألف نحو (ذانِّ ، تانِّ ، اللذانِّ ، اللتانِّ) وبين أن يكون قبلها ياء نحو (ذينِّ ، تينِّ ، اللذينِّ ، اللتينِّ) ، وأما البصريون فقد فرقوا في جواز تشديد النون بين

---

(١) ينظر روح المعاني ٤/ ٢٣٦ ، وحاشية الشهاب ١/ ٢٢٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٤٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣.

(٤) المساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٤٠ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٤١.

(٥) التصريح ١/ ١٣٢.

(٦) شرح الأشموني ١/ ١٤٧.

حالة الرفع وحالتي النصب والجر، فأجازوه في الرفع ، ومنعوه في غيره ، وبهذا ردَّ الشيخ خالد الأزهري مذهب البصريين حيث ذكر أن تجويز التشديد في حالة ومنعه في أخرى تحكم.(١)

كما صرح المرادي والأشموني بأن مذهب الكوفيين هو الصحيح.(٢)

ومما يشهد لصحة مذهب الكوفيين وتضعيف مذهب البصريين أن تشديد نون المثنى من أسماء الإشارة والموصولات قد ورد في القراءات القرآنية الصحيحة وهي في حالتي النصب والجر :-

فمن ورود الموصول المثنى في حالة النصب قوله تعالى : " ربنا أرنا اللذينِّ أضلانا "(٣)، في قراءة ابن كثير بتشديد النون(٤)، فاللذين في الآية الكريمة مفعول ثان فيكون منصوباً ، ومع ذلك شددت نونه .

ومن ورود اسم الإشارة المثنى في حالة الجر قوله تعالى : " إحدى ابنتي هاتين "(٥) في قراءة ابن كثير بتشديد النون أيضاً(٦)، فهاتين نعت ، ومنعوته ابنتي وهو مجرور لكونه مضافاً إليه ، ونعت المجرور مجرور.

وممن استدل لترجيح مذهب الكوفيين بالقرائتين السالف ذكرهما

---

(١) التصريح ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٤٢٠ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤٨.

(٣) فصلت : ٢٩.

(٤) ينظر في نسبة هذه القراءة إلى ابن كثير الكشف ١/ ٣٨١ ، والإتحاف ١/ ٥٠٦ .

(٥) القصص : ٢٧.

(٦) ينظر في نسبة القراءة إلى ابن كثير الكشف ١/ ٣٨١ ، والإتحاف ١/ ٥٠٦.

المرادي[١] وأبوحيان[٢] والشيخ خالد الأزهري[٣] والأشموني[٤].

وفي ورود تشديد النون في حالتي النصب والجر في قراءة قرآنية متواترة سبعية دليل كافٍ على صحة مذهب الكوفيين.

وأقول : لو لم يُسمَع تشديد النون في حالتي النصب والجر فضلاً عن وروده في أفصح كلام وهو القرآن الكريم لجاز قياس جواز التشديد في النصب والجر على جوازه في الرفع ، وفي عدم قياس إحدى الحالتين على الأخرى تحكم كما سبق ذكره عن الشيخ خالد الأزهري.

وفي القول بتجويز تشديد النون في هذه الأسماء توسعة في اللغة وتنويع في الأساليب بحيث يختار المنشئ شاعراً كان أو ناثراً ما يقتضيه المقام ويناسب سياق الكلام.

وهناك ثلاث لغات أخرى تختص بنون ما ثني من أسماء الإشارة وهي :-

اللغة الأولى : (ذانِّيك) بتشديد النون المكسورة وياء ساكنة بعدها ، وهي لغة هذيل وحمل عليها ابن عطية[٥] قراءة[٦] (فذانِّيك برهانان)[٧] بتشديد النون

---

(١) توضيح المقاصد ١/ ٤٢٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣.

(٣) التصريح ١/ ١٣٢.

(٤) شرح الأشموني ١/ ١٤٨.

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٧.

(٦) القراءة المذكورة لابن مسعود كما في المحرر الوجيز ٤/ ٣٣٩ ، وروح المعاني ٢٠/ ٧٧ ، ونسبها ابن خالويه في مختصر الشواذ ص ١١٢ إلى ابن كثير.

(٧) القصص : ٣٢.

مكسورة بعدها ياء ساكنة ، ووجهت بأن الياء نشأت عن إشباع كسرة النون المشددة.[١]

اللغة الثانية : (ذانِيك) بنون خفيفة مكسورة بعدها ياء وهذه لغة هذيل أيضاً وقيل : تميم ، وحمل ابن عطية[٢] عليها قراءة[٣] (فذانِيك) بنون خفيفة مكسورة بعدها ياء ساكنة ، ووجهت بأن الأصل (فذانِّك) بنون مكسورة مشددة بغير ياء بعدها ، فأبدل إحدى النونين ياء كراهة التضعيف.[٤]

وممن نص على هذه اللغة موجهاً لها السيوطي حيث قال : " وقد يقال في المذكر : ذانِيك ، ذاينيك ، وفي المؤنث تانيك ، تاينيك ، وذلك على لغة من شدد النون بإبدال إحدى النونين ياء".[٥]

اللغة الثالثة : (ذانَيك) بنون خفيفة مفتوحة بعدها ياء ساكنة : وحمل عليها السمين الحلبي ، وابن عادل والآلوسي قراءة[٦] (فذانَيك) بنون خفيفة مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، ووجهها عندهم أنها على لغة من يفتح نون التثنية ، والياء بدل من إحدى النونين كـ(تظنيت)، وهذه النون كانت مشددة في الأصل.[٧]

---

(١) الدر المصون ٨/ ٦٧٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٧.

(٣) القراءة المذكورة لشبل عن ابن كثير ، ينظر : المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٧.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٧ ، واللباب ١٥/ ٢٥٢.

(٥) همع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٦) القراءة المذكورة لشبل عن ابن كثير ، ينظر مختصر الشواذ ص١١٢ ، والدر المصون ٨/ ٦٧٢ ، واللباب ١٥/ ٢٥٢.

(٧) الدر المصون ٨/ ٦٧٢ ، واللباب ١٥/ ٢٥٢ ، وروح المعاني ٢٠/ ٧٦.

هذا وقد اختلف النحويون في علة تشديد النون من الأسماء المتقدم ذكرها على ما يلي :-

أ - أن العرب قصدت بهذا التشديد أن تعوض من الحرف المحذوف في التثنية ، فإن الياء تحذف وجوباً من الذي والتي[١] وكذلك الألف من ذا ، تا[٢]، فأرادوا أن يجعلوا التشديد في المثنى كالعوض مما حذفوا جبراً له ، والعوض يقوم مقام المعوَّض منه حتى كأنه موجود ، نص على هذه العلة كثير من النحويين منهم مكي ابن أبي طالب[٣]، وابن مالك[٤]، وابن عقيل[٥]، والشاطبي[٦].

فإن قيل : فإذا كان الحذف يقتضي التعويض فلماذا لم يعوضوا في يدين ودمين ؟ أجيب بأن الحذف في يدين ودمين ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق.[٧]

---

(١) القياس في تثنية الذي والتي هو اللذيّان واللتيان واللذيين واللتيين كما يقال : الشجيان والشجيين في تثنية الشجي وما أشبهه إلا أن الذي والتي لم يكن لبنائهما حظ في التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين . ينظر شرح الأشموني ١/ ١٤٧.

(٢) إذا ثنيت ذا وتا قلت ذان وتان في الرفع ، وهذه الألف علامة الرفع ، وقد انحذفت ألف المفرد لالتقاء الساكنين ، دل على ذلك انقلابها عند التثنية في النصب والجر ياء ، نحو (رأيت ذين وتين) و (مررت بذين وتين). ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧.

(٣) الكشف ١/ ٣٨١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٧.

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ١٤١.

(٦) المقاصد الشافية ١/ ٤٣٢.

(٧) حاشية الصبان ١/ ١٤٨.

ب - أن تشديد هذه النون للفرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ما هو عوض من شئ زائد ليس من الكلمة.(١)

ج - أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة ، وبين النون التي لا تحذف للإضافة ؛ لأن المبهم (أسماء الإشارة والموصولات) معرفة فهو لا يضاف ألبته .(٢)

د - ما أورده أبوالبقاء العكبري دليلاً على بناء اللذان واللتان حيث ذكر أن من العرب من يشدد النون فيهما ، ولا يجوز مثل ذلك التشديد فيما ثني على القياس .(٣)

وأقول : على التسليم بما أورده أبوالبقاء يلزم القائلين بإعراب ذان وتان واللذان واللتان تخصيص ذلك بلغة من خفف النون في هذه الألفاظ.

هـ - ويرى أبوحيان أن التشديد في (ذانِّك ، تانِّك) ، يدل على بُعد المشار إليه . حيث ذكر أن للمثنى القريب ذان وتان ، وللمتوسط ذانك وتانك ، وللبعيد ذانِّك وتانِّك بنون مشددة .(٤)

ورُدَّ هذا بجواز التشديد في نون هذين إذا أشير به إلى القريب وقد قرئ بتشديد

---

(١) الكشف ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٢.

(٢) الكشف ١/ ٣٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٢ ، والمقاصد الشافية ١/ ٤٣٤.

(٣) ينظر المتبع في شرح اللمع ٢/ ٦٣٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣.

النون في قوله تعالى : (إحدى ابنتي هاتين)[١] وهو إشارة إلى القريب.[٢]

و - ويجوز أن يكون تشديد النون في (ذانِّك) على أنه في الأصل ذلك ، ثم دخلت النون للتثنية ، فصار ذانلك، فأدغمت اللام في النون على طريق إدغام الثاني في الأول ، وكان القياس قلب الأولى إلى مثل ما بعدها، لكنه حوفظ على علامة التثنية .[٣]

المسألة الثانية

هل يشترط لحذف العائد المرفوع طول الصلة ؟

العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة لابد أن يكون ضميراً مطابقاً للاسم الموصول في النوع (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، وهذا العائد قد يكون في محل رفع أو محل نصب أو محل جر ، وهو في كل أيضا قد يكون مذكوراً في الكلام أو محذوفاً[٤] والذي يعنينَا هنا هو العائد المرفوع ، وحكمه من حيث الذكر أو الحذف وذلك يتوقف على نوع الاسم الموصول الذي يُعد هذا

---

(١) القصص : ٢٧ ، وقد سبق تخريج القراءة في هذا البحث ص .

(٢) المقاصد الشافية ١/ ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٣) الكشف ١/ ٣٨٢ ، وروح المعاني ٢٠/ ٧٦.

(٤) إنما حذفوا العائد من الصلة ؛ لأن (الذي) وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد ، وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد ، فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشئ واحد ، فكرهوا طوله ، كما كرهوا طول اشهيباب واحميرار ، فخففوه بحذف الياء ، وقالوا : اشهباب واحمرار ، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلة العائد تخفيفاً ، وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة ؛ إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول ؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل ؛ لأنه هو الصلة ، ولا إلى حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه ، فحذفوا الراجع. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٢.

العائد جزء من صلته وأيضاً على الموقع الإعرابي لهذا العائد ، وتفصيل القول في هذا على ما يلي :-

فالعائد المرفوع قد يكون واجب الذكر فيمتنع حذفه ، وقد يكون جائز الحذف .

(١) فيمتنع حذفه :-

أ - إذا لم يكن مبتدأ وذلك بأن يكون فاعلاً ، نحو جاء اللذان قاما ، أو نائباً عن الفاعل ، نحو جاء اللذان ضربا ببناء الفعل للمفعول أو اسماً لكان نحو جاء اللذان كانا قائمين ؛ لأنه بمنزلة الفاعل أو خبراً لمبتدأ ، نحو جاءني الذي الفاضل هو ، أو خبراً لإنَّ ، نحو جاءني الذي إنَّ الفاضل هو ، فلا يجوز حذف العائد في ما سبق بل يجب ذكره لكونه غير مبتدأ.[1]

ب - وكذا يُمتنع حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ أخبر عنه بجملة ، نحو قوله تعالى : " الذين هم يرآءُون "[2]، أو (جاء الذي هو ينطلق) أو أخبر عنه بظرف، أو جار ومجرور تامَّين ، نحو (جاء الذي هو عندك) ، (جاء الذي هو في الدار)، فلا يجوز حذف هذا العائد الواقع مبتدأ ؛ لأنه لو حُذف لم يُدْرَ أَحُذف منه شئ أو لا ؟ ؛ إذ ما بعده من الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح أن يقع صلة للموصول ، فعلى هذا لا تقول (جاء الذي أبوه منطلق) وأنت تعني (جاء

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣/ ٢٨٥ ، والمساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٥ ، والتصريح ١/ ١٤٣.

(٢) الماعون : ٦.

الذي هو أبوه منطلق ، وكذا باقي الأمثلة للعلة السالف ذكرها.[١]

ج - يُمْتَنع أيضاً حذف العائد الواقع مبتدأ[٢] في نحو (يعجبني أيهم هو يقوم) فلا تقول : (يعجبني أيهم يقوم) وأنت تعني (هو يقوم) لصلاحية الباقي بعد حذف الضمير لأن يكون صلة ، إذ لا فرق في ذلك بين أيّ وغيرها.[٣]

(٢) والعائد المرفوع الذي يجوز حذفه هو المبتدأ الذي أخبر عنه بمفرد وهو على قسمين :-

القسم الأول :- ما اتُّفِقَ على جواز حذفه وذلك في صلة أي سواء أطالت الصلة أم لم تطل فيقال : (يعجبني أيهم قائم) بحذف المبتدأ ، والتقدير (أيهم هو قائم)[٤] و(أيهم قائم في الدار) وقد نص ابن مالك وابن أبي الربيع على أن العائد إذا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٨ ، والتصريح ١/ ١٤٣ ، والهمع ١/ ٢٩٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٦٥ . يمتنع حذف العائد المرفوع بالابتداء أيضاً إذا كان بعد حرف نفي ، نحو جاءني الذي ما هو قائم ، وإذا كان محصوراً ، نحو : جاءني الذي ما في الدار إلا هو ، أو الذي إنما في الدار هو ، وإذا كان معطوفاً على غيره ، نحو جاءني الذي زيد ، وهو منطلقان ، وإذا كان معطوفاً عليه غيره ، نحو جاءني الذي هو وزيد فاضلان ، وأجاز الفراء حذفه إذا عطف عليه غيره ، ودُدَّ بأنه لم يسمع ، وبأن هذا الحذف يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً . ينظر توضيح المقاصد ١/ ٤٥٢ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٧ ، ٨٨ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠ . وكذا يمتنع حذفه إذا وقع بعد لولا ، نحو : جاء الذي لولا هو لأكرمتك . ينظر توضيح المقاصد ١/ ٤٥٢ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٧ ، ٨٨ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٦ ، والمطالع السعيدة ص١٦٨ ، والهمع ٢/ ٢٩٣ ، والأشموني ١/ ١٦٩.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٦٥.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٥١ ، والارتشاف ٢/ ١٠١٧ ، والمساعد ١/ ١٥٤.

كان مبتدأ، وخبره مفرد استحسن حذفه مع أي"، وإن لم تكن صلتها مستطالة."

القسم الثاني :- ما اختلف في جواز حذفه وذلك في صلة غير أي ، وللنحويين في هذا مذهبان ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول : للبصريين حيث ذهبوا إلى أنه يشترط لحذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي استطالة الصلة ، ويكون حذفه حينئذ كثيرا مستحسنا لطول الصلة بمعمول الخبر سواء تقدم معموله عليه نحو " وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله "[٣]، فقوله (في السماء) متعلق بإله الواقع خبراً مفرداً عن العائد المحذوف، وصح تعلق الجار بإله؛ لأنه بمعنى معبود ، والتقدير : وهو الذي هو معبود في السماء ، أو تأخر معمول الخبر عنه نحو قول العرب فيما حكاه الخليل بن أحمد عنهم : (ما أنا بالذي قائل لك سوءاً) و(ما أنا بالذي قائل لك قبيحاً)، حيث جاز حذف العائد المرفوع

---

(١) إنما حسن الحذف المذكور مع أي ؛ لأن ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى قائم مقام طول صلتها ، والطول يستدعي التخفيف بحذف العائد ، واعترض على ذلك بأن صلة أي لم تطل بالإضافة ؛ لأن ما أضيفت إليه أي ليس من أجزاء الصلة ، ومن ثم ذكر الرضى أن علة جواز حذف العائد من صلة أي دون شرط حصول الاستطالة في الموصول نفسه بسبب الإضافة ، وإن لم تطل الصلة .
ينظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٦ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥١٨ ، وحاشية يس ١/ ١٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٨٥.

(٣) الزخرف : ٨٤.

بالابتداء لطول الصلة بمعمول الخبر المتأخر عنه وهو الجار والمجرور والمنصوب (لك سوءاً، لك قبيحاً)[١].

وكلما زادت جملة الصلة طولاً زاد حذف العائد حُسنا كما في الآية المتقدمة حيث ازدادت طولاً لعطف (وفي الأرض إله) على ما قبله وهو الخبر.[٢]

ويستثنى من اشتراط الطول في الصلة (ما) في قولهم : ولا سيما زيدٌ ، حيث أجازوا في (زيدٌ) إذا رفع أن تكون (ما) موصولة ، ويكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة (ما)، والتقدير : ولا سيّ الذي هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وجوباً مع عدم طول الصلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ ، وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية ، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : لا سيما زيدٌ الصالح ، فلا استثناء لطول الصلة بالنعت.[٣]

فإن لم تطل الصلة نحو (جاء الذي هو قائم) امتنع حذفه عند البصريين ، وإذا ورد حذفه كان من قبيل النادر القليل الذي لا يقاس عليه.[٤]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٧ ، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب الكافية الشافية ١/ ٢٩٥ ، توضيح المقاصد ١/ ٤٥١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٧ ، والتصريح ١/ ١٤٣ ، وحاشية الصبان ١/ ١٦٨.

(٢) ينظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧ ، وحاشية يس ١/ ١٤٣.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٦٦ ، والتصريح ١/ ١٤٣ ، ١٤٤ ، وحاشية الصبّان ١/ ١٦٨.

(٤) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٤٥١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٥ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥١٩ ، والهمع ١/ ٢٩٤.

وجعل ابن يعيش حذف العائد في نحو هذا ضعيفا جداً[١]، وجعل ابن عصفور هذا الحذف مقصوراً على ما سُمِعَ.[٢]

وممن صرح بنسبة هذا المذهب إلى البصريين ابن مالك[٣] وأبوحيان[٤] وابن عقيل[٥] والشيخ خالد الأزهري[٦] والسيوطي[٧].

المذهب الثاني : للكوفيين حيث ذهبوا إلى جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ سواء أطالت الصلة أم لم تطل ، فيقال على مذهبهم : (جاء الذي قائم) بحذف المبتدأ وهو العائد في جملة الصلة ، والتقدير : (جاء الذي هو قائم) ، فالكوفيون يسوون في تجويز حذف هذا العائد ولو لم تطل الصلة بين أي وغيرها من الموصولات بخلاف البصريين الذين يخصون ذلك بصلة أي فقط.[٨]

وممن صرح بنسبة هذا المذهب للكوفيين الرضى[٩]وابن مالك[١٠] والمرادي[١١] وأبوحيان[١٢] وابن عقيل[١٣] والشيخ خالد الأزهري[١٤]

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٥٣.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٨٦ ، والارتشاف ٢/ ١٠١٧.
(٥) المساعد في تسهيل الفوائد ١/ ١٥٤.
(٦) التصريح ١/ ١٤٣.
(٧) همع الهوامع ١/ ٢٩٤.
(٨) التذييل والتكميل ٣/ ٨٥ ، ٨٦ ، والمساعد ١/ ١٥٣.
(٩) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧.
(١٠) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.
(١١) توضيح المقاصد ١/ ٤٥١.
(١٢) التذييل والتكميل ٣/ ٨٥ ، والارتشاف ٢/ ١٠١٧.
(١٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٦٥.
(١٤) التصريح ١/ ١٤٤.

والسيوطي[١] والأشموني[٢].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مع غير أي إذا لم تطل الصلة لكنه جعل ذلك قليلاً، وقد أشار إلى هذا في الخلاصة حيث قال :

..... وإن لم يستطل فالحذف نذر أبوا أن يختزل[٣]

وقال أيضاً في شرح التسهيل : " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ، ولم يمتنع "[٤]

وقد رد، أبوحيان في التذييل والتكميل بعد أن أورد عبارة ابن مالك المتقدمة من شرح التسهيل : " وهذا من المصنف جنوح لمذهب الكوفيين ".[٥]

ويحتج لمذهب الكوفيين بما يلي :-

١ - ورود مثل هذا الحذف في القراءات القرآنية ، وذلك في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، وهي كما يلي :-

أ - قول الله عز وجل : " إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة "[٦]

---

(١) الهمع ٢/ ٢٩٤.

(٢) شرح الأشموني ١/ ١٦٨.

(٣) ينظر ألفية ابن مالك ص١٦.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.

(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٨٧.

(٦) البقرة : ٢٦.

حيث قرئ برفع (بعوضة)(١)، فـ(ما) على هذه القراءة اسم موصول بمعنى الذي، و(بعوضة) خبر مفرد والمبتدأ محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والتقدير : الذي هو أو هي بعوضة ، فحذف العائد المرفوع بالابتداء في غير صلة أي مع عدم استطالة الصلة.(٢)

ب – قول الله عز وجل : " تماماً على الذي أحسنُ "(٣)، حيث قرئ برفع أحسن(٤)، فأحسن مرفوع على أنه خبر مفرد وهو أفعل تفضيل ، والمبتدأ محذوف ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي ، فحذف العائد المرفوع بالابتداء في غير صلة أي مع عدم استطالة الصلة.(٥)

ج – قول الله عز وجل : " وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا "(٦)، حيث قرئ بكسر اللام وتخفيف الميم في (لما)(٧)، فإن مخففة من الثقيلة، و(كل) مبتدأ واللام في (لما) حرف جر و(ما) اسم موصول في محل جر باللام والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر للمبتدأ ، ومتاع خبر مفرد والمبتدأ محذوف ، والجملة لا محل

---

(١) القراءة المذكورة لابن أبي عبله والضحاك ومالك بن دينار وقطرب ورؤبة بن العجاج ، ينظر المختصر في شواذ القرآن ص ٤ ، و المحتسب ١/ ٦٤ ، والمحرر الوجيز ١/ ١١١ ، والبحر المحيط ١/ ١٢٣.

(٢) المحتسب ١/ ٦٤ ، والدر المصون ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦.

(٣) الأنعام : ١٥٤.

(٤) القراءة المذكورة ليحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق والحسن والأعمش ، ينظر المحتسب ١/ ٢٣٤ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥.

(٥) المحرر الوجيز ٢/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، واللباب ٨/ ٥٢١.

(٦) الزخرف : ٣٥.

(٧) القراءة المذكورة لأبي رجاء وأبي حيوه ، ينظر المحتسب ٢/ ٢٥٥ ، والدر المصون ٩/ ٥٨٦.

لها من الإعراب صلة (ما) ، والتقدير : وإن كل ما تقدم ذكره كائن للذي هو متاع الحياة الدنيا ، ولم تدخل اللام الفارقة على خبر إن المخففة المهملة لدلالة السياق على الإثبات فجاز حذفها ، فحذف العائد المرفوع بالابتداء في غير صلة أي مع عدم استطالة الصلة[1]، وقد استشهد الشاطبي[2] بهذه القراءة مع القرائتين السابقتين وجعلها ابن جني[3] أيضاً نظير قراءة الرفع في (بعوضة) ، وإنما استشهدت بما ذكره ابن جني والشاطبي في القراءة الثالثة ؛ لأنه قد يعترض على عدم طول الصلة فيها بأن إضافة الخبر (متاع) لما بعده ووصف المضاف إليه (الحياة) بالدنيا يجعل الصلة تستطيل بالإضافة والوصف.

٢- ورود مثل هذا الحذف في أشعار العرب ، ومن ذلك :-

أ- قوله :

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم[4]

فـ(ما) في قوله (بِمَا سفُهُ) موصوله ، وسفهٌ خبر مفرد ، والمبتدأ محذوف، ولم تطل الصلة ، والتقدير : بالذي هو سفهٌ.

ب- قول الآخر :

---

(١) ينظر المحتسب ٢/ ٢٥٥ ، واللباب ١٧/ ٢٥٨ ، وروح المعاني ٢٥/ ٨٠.

(٢) المقاصد الشافية ١/ ٥١٩.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٥٥.

(٤) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

ويروى (لا ينطق) مكان (لم ينطق) في التذييل والتكميل ٣/ ٨٧ ، والأشموني ١/ ١٦٩ .

والشاهد في قوله : (لم ينطق بما سفه) ، حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء ، والخبر مفرد مع عدم استطالة الصلة ، والتقدير (بما هو سفه) ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين.

لم أر مثل الفتيان في غبن الـ أيام ينسون ما عواقبها[1]

فـ(ما) في قوله (ما عواقبها) موصولة[2]، وعواقبها خبر مفرد، والمبتدأ محذوف، ولم تطل الصلة ، والتقدير : الذي هو عواقبها.

ج - قول الثالث :

لا تنو إلا الذي خير فما شقيت إلا نفوس الألي للشر ناوونا[3]

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص٤٥ وله أو لأحيحة بن الجلاح في خزانة الأدب ، ويروى (مثل الأقوام) مكان (مثل الفتيان) كما في الخزانة ٣/ ٣٥٣.
والشاهد في قوله (ينسون ما عواقبها) ، حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء ، والخبر مفرد مع عدم استطالة الصلة ، والتقدير (ما هو عواقبها) ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين .
ينظر البيت في المحتسب ١/ ٦٤ ، ٢٣٥ ، ٢/ ٢٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ص٣٨٢ ، وشرح المفصل ٣/ ١٥٢ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٠ ، ومنحة الجليل ١/ ١٦٦ ، وعدة السالك ١/ ١٥٠.

(٢) وأجاز ابن جني أن تكون (ما) في هذا البيت استفهامية ، ويكون قوله (عواقبها) خبراً عنها ، والجملة في موضع نصب بينسون ، وجاز فيها التعليق ؛ لأنها ضد يذكرون ويعلمون ، فأجرى مجرى قولك : لا تنس أيُّنا أحق بكذا ، وتذكر أزيد أفضل أم عمرو ؟ والتقدير على هذا في البيت ينسون أيُّ شيء عواقبها ؟
ينظر المحتسب لابن جني ١/ ٦٤ ، ٢٣٥.

(٣) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة .
وقد نص الخضري ١/ ١٥٠ على أنه قد اجتمع في هذا البيت طول الصلة كما في الشطر الأول ، وعدم الطول كما في الشطر الثاني ، والتقدير (الذي هو خير) و (نفوس الآلي هم ناوون للشر) ، والحذف في الأول جائز عند الكوفيين فقط ، وفي الثاني جائز عند الكوفيين والبصرين جميعاً حيث لم تطل جملة الصلة في الأول وطالت في الثانية .
ينظر البيت في الأشموني ١/ ١٦٨، وحاشية الخضري ١/ ١٥٠ ، ومنحة الجليل ١/ ١٦٦ ، وعدة السالك ١/ ١٥٠.

فخير خبر مفرد ، والمبتدأ محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي ، وحُذف العائد مع عدم استطالة الصلة .

وما سبق ذكره من القراءات القرآنية والأبيات الشعرية يؤيد مذهب الكوفيين حيث لا يشترطون في حذف العائد المرفوع بالابتداء استطالة الصلة ، استناداً لما سُمع ويجعلون ذلك قياساً مطرداً.[1]

ويرى البصريون أن ما ورد في النثر من حذف العائد المرفوع بالابتداء والخبر مفرد مع عدم استطالة الصلة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وما ورد منه في الشعر محمول على الضرورة[2]، ومع أن سيبويه وجه قراءة من رفع (بعوضة) في آية البقرة المتقدمة ، ومن رفع (أحسن) في آية الأنعام المتقدمة بأن يكون كل منهما خبر مبتدأ محذوف وهو العائد إلى الموصول قبله بيد أنه صرح بالحكم على القراءة الثانية بالضعف ولم يحكم على القراءة الأولى بل كان ينظِّر بها على رفع كلمة (الحمام) من قول الشاعر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد[3]

---

(١) التصريح ١/ ١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٤٥١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٦.

(٣) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤.

ويروى هذا البيت برفع الحمام على إهمال (ليت) لدخول ما الحرفية الزائدة عليها ، أو على اعمالها فتكون ما موصولة ، وحذف صدر صلتها مع عدم الطول كما ذكر عن سيبويه ، ويرى الشيخ خالد الأزهري أن صدر صلتها وهو العائد – حذف لطول الصلة حيث نُعِتَ اسم الإشارة بالحمام ، ويروى بالنصب على إعمال (ليت) لعدم كفها بدخول ما الحرفية الزائدة عليها .

ينظر البيت في الكتاب ٢/ ١٣٧ ، والخصائص ٢/ ٤٦٠ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٩ ، والتصريح ١/ ٢٢٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥ ، ٢٠٠ ، ٢/ ٦٩٠ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١ ، ٢٥٣.

فكما أن (بعوضة) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة (ما) فكذلك قوله : (ليتما هذا الحمام لنا) بالرفع يكون هذا خبر مبتدأ محذوف والحمام بدل منه والجملة صلة (ما).[1]

وأما ابن جني فقد وجه رفع (بعوضة) و (أحسن)على حذف العائد المرفوع بالابتداء من صلة غير أي مع عدم الطول كما هو مذهب الكوفيين بيد أنه حكم على كلتيهما بالضعف ، وكذا وجه قراءة من كسر اللام وخفف الميم في آية الزخرف السابقة كما في القرائتين السابقتين ، وحكم على حذف العائد هنا بأنه غير مستحسن.[2]

وأما الزجاج فقد وافق مذهب الكوفيين حيث وجه الرفع في آيتي البقرة والأنعام بما يتفق ومذهبهم حيث قال : " والرفع في بعوضة جائز في الإعراب ولا أحفظ من قرأ به ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا فالرفع على أضمار هو كأنه قال مثلاً الذي هو بعوضة وهذا عند سيبويه ضعيف ، وعنه مندوحة ، ولكن من قرأ (تماماً على الذي أحسنُ) - وقد قرئ به – جاز أن يقرأ (مثلاً ما بعوضة). ولكنه في (الذي أحسن) أقوى ؛ لأن الذي أطول ، وليس للذي مذهب غير الأسماء".[3]

هذا وقد وجه رفع (بعوضة) بتوجيهات أخرى غير ما ذكر على مذهب الكوفيين وهي :-

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨.

(٢) المحتسب ١/ ٦٤ ، ٢٣٤ ، ٢/ ٢٥٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٠٤.

أ - أن تكون ما نافية ، وبعوضة مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : بعوضة متروكة لدلالة لا (يستحيي) عليه.(١)

ب - أن تكون ما استفهامية مبتدأ ، وبعوضة هو الخبر ، والمعنى أي شئ البعوضة فما فوقها في الحقارة ؟ وهو اختيار الزمخشري.(٢)

ج - أن تكون ما زائدة لتأكيد خسة الممثل به وهو البعوض وغيره، وبعوضة خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، وجملة هو بعوضة وما بعدها كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق ، ويجوز على هذا الوجه أن تكون ما صفة للنكرة قبلها " مثلاً " - لتزداد النكرة شيوعاً - فهي مبنية على السكون في محل نصب ، وهذا الوجه هو المختار عند أبي حيان لسهولته.(٣)

وكذا وجه رفع (أحسن) بتوجيه آخر غير ما ذكر على مذهب الكوفيين وهو أن يكون الذي هنا بمعنى (الذ ين) ، وأحسن فعل ماض ، صلة الموصول ، وأصله أحسنوا بواو الجماعة وهي الفاعل(٤)، فقد قرأ ابن محيصن تماماً على الذي أحسنوا(٥) فحذف الضمير وهو الواو ، فبقى الفعل مضموم الآخِر اجتزاءً بالضمة عن الواو ، وهذا الاجتزاء مستعمل عند العرب ، كما في قوله :

---

(١) روح المعاني ١/ ٢٠٧.

(٢) الكشاف ١/ ٢٦٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٢٣.

(٤) نسبه ابن هشام في المغني ص٥٢٠ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٥/ ٢٢٨ ، وابن عادل في اللباب ٨/ ٥٢١ إلى التبريزي.

(٥) ينظر في نسبة هذه القراءة مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤١.

فلو أن الأطبا كان حولي وكان مع الأطباء الأساة[1]

وقول الآخر :

إذا ما شاء ضروا من أرادوا ولا يألوهمُ أحد ضرارا[2]

وقول الثالث :

شبوا على المجد وشابوا واكتهلْ[3]

يريد اكتهلوا ، فحذف الواو ، وسكن الحرف قبلها ، لكن جماهير النحاه تخص هذا بضرورة الشعر.[4]

الترجيح :-

بعد عرض مذهب كل من البصريين والكوفيين في هذه المسألة أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء إذا كان خبره مفرداً ، ولم تطل الصلة سواء أكان الموصول (أيّاً) أم غيرها محتجين على ذلك بالسماع نثراً ونظما هو الراجح ويجدر الانتصار له ، ولا التفات إلى من حكم بالضعف أو الشذوذ على ما احتج به الكوفيون من القراءات القرآنية سابقة الذكر .

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف له على نسبة .

ينظر البيت في الحيوان ٥/ ٢٩٧ ، والإنصاف ١/ ٣٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥ ، ٩/ ٨٠ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩ ، ٢٣١.

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف له على نسبة.

ينظر البيت في الإنصاف ١/ ٣٨٦ ، مغني اللبيب ص٥٢٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧.

(٣) هذا الرجز لم أقف له على نسبة.

(٤) المغني ص٥٢٠ ، والدر المصون ٥/ ٢٢٨ ، واللباب ٨/ ٥٢٠.

فما ذكره الزمخشري[١] من الطعن على قراءة الرفع في (بعوضة) ظنا منه بأن القراءة موكولة إلى رأي القارئ ، وكذا ما ذكره أبوجعفر النحاس[٢] من الحكم بالقبح على القراءة المتقدمة ، وكذا ما ذكره سيبويه من الحكم بالضعف على قراءة الرفع في (أحسن) مردود أولاً بما ذكره سيبويه نفسه حيث نص في موضع آخر من الكتاب على أن القراءة لا تُخَالَفُ ؛ لأن القراءة السنة.[٣]

والعلماء الذين قالوا : إن القراءة سنة متبعة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه كثيرون.[٤]

ومن هؤلاء ناصر الدين أحمد بن المنَيِّر الاسكندريُّ حيث فنَّد طعن الزمخشري لقراءة من رفع (بعوضة) بقوله : " ماتبجحه بالعثور على الوجه الذي ظن أن رؤبة بن العجاج دعاه قراءته فكلام ركيك ، توهم أن القراءة موكولة إلى رأي القارئ وتوجيهه لها ونصرته بالعربية ، وفصاحته في اللغة ، وليس الأمر كذلك ، بل القراءة على اختلاف وجوهها وبُعْد حروفها سنة تتبع وسماع يقضي بنقله الفصيح وغيره على حد سواء ، لا حيلة للفصيح في تعسر شئ منه عما سمعه عليه ، وما يصنع بفصاحته في القرآن الذي بدد كل فصاحة وعزل كل بلاغة فالصحيح والمعتقد أن كل قارئ معزول إلا عما سمعه فوعاه وتلقنه من الأفواه

---

(١) الكشاف ١/ ٢٦٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٧ ، ١٠٨.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٥ ، ٣٣٦ ، ٢/ ١٢ ، وكتاب السبعة لابن مجاهد ص٥٠، ٥٢ ، والمحتسب ١/ ٢٣٣ ، ٢٩٢ ، والبحر المحيط ٤/ ١٣٦ ، ٧/ ٢٦١ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٢١،٣٢٢ ، وحاشية يس ٢/ ٢٦١ ، والفتوحات الإلهية للجمل ١/ ٥٧٦.

فأداه إلى أن ينتهي ذلك إلى استماع مِنْ أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فتأمل هذا الفصل فإن فاهمه قليل "[1].

ومما يقوي مذهب الكوفيين ، ويضعف مذهب البصريين في هذه المسألة أن الحسن البصري والأعمش ورؤبة بن العجاج من القراء الذين رُوى عنهم ما استشهد به الكوفيون من القراءات المتقدمة ، وقد نص أبوحيان على أن الحسن والأعمش من نقلة القرآن الكريم"[2]، كما نقل عن النضر بن شميل قوله : " إن جاز أن يحتج بقول العجاج ورؤبة ، فهلا جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه "[3]، يريد محمد بن السميفع.

ولا يعترض على مذهب الكوفيين بأن القراءات التي يحتج بها على صحة مذهبهم من القراءات الشاذة ؛ لأن هذا الاعتراض مردود بقول السيوطي : " أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتر أم آحاداً ، أم شاذاً ".[4]

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ١/ ٢٦.

(٢) ينظر البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ص٤٨.

المسألة الثالثة

إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

(إنْ) النافية لا تختص بأحد نوعي الجملة (الفعلية والاسمية) دون الآخر، وإنما تدخل على الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : " إن كانت إلا صيحة واحدة "(١)، وقوله : " إن يتبعون إلا الظن "(٢)، وقوله : " إن يقولون إلا كذبا"(٣)، كما تدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى : " إن عندكم من سلطان بهذا "(٤)، وقوله سبحانه : " إن الكافرون إلا في غرور"(٥)، والقياس يقتضي أن لا تعمل في واحدة من الجملتين الاسمية والفعلية ؛ لأن إن النافية حرف غير مختص ، وحق غير المختص أن لا يعمل، فهي تشبه همزة الاستفهام في الدخول على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، فلا تغير شيئاً من ذلك.(٦)

فأما (إنْ) النافية الداخلة على الجملة الفعلية فلا عمل لها.

وأما الداخلة على الجملة الاسمية فقد اختلف فيها من حيث الإعمال والإهمال على مذهبين نفصلهما في ما يلي :-

---

(١) يس : ٢٩ ، ٥٣.

(٢) الأنعام : ١١٦ ، يونس : ٦٦ ، النجم : ٢٣ ، ٢٨.

(٣) الكهف : ٥.

(٤) يونس : ٦٨.

(٥) الملك : ٢٠.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، والمغني ص٣٣ ، والهمع ١/ ٣٩٤.

المذهب الأول : أن (إن) النافية إذا دخلت على الجملة الإسمية لم تغيرها ، ولم تعمل فيها شيئاً ، وإنما يبقى المبتدأ والخبر مرفوعين كما كانا كذلك قبل دخولها، فهي كـ(ما) في لغة بني تميم ، فتكون (إن وما) حرفي نفي مهملين لعدم اختصاصهما.(١)

وقد نسب هذا المذهب إلى الفراء وطائفة وأكثر البصريين.(٢)

وعبارة المرادي والأشموني : ومنعه – أي الإعمال – جمهور البصريين.(٣)

ونسبه أبوحيان إلى أكثر المغاربة(٤) أيضاً، وذكر السيوطي أنه مذهب أكثر البصرية والمغاربة.(٥)

وأما ابن هشام فقد نص على أنه لغة الأكثرين.(٦)

وممن ذهب إلى إهمال (إن) النافية ابن يعيش حيث قال : " والمذهب الأول – يعني القول بإهمال إن – ؛ لأن الاعتماد في عمل ما على السماع ، والقياس يأباه ، ولم يوجد في إن من السماع ما وجد في ما".(٧)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٢) ينظر وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، و توضيح المقاصد ١/ ٥١٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، واللباب ٩/ ٤٢٥ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والهمع ١/ ٣٩٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧.

(٥) الهمع ١/ ٣٩٤.

(٦) المغني ص٣٥.

(٧) شرح المفصل ٨/ ١١٣.

وكذا ابن عصفور حيث ذكر أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً إلا في الضرورة.[١]

المذهب الثاني : إعمال (إن) إذا دخلت على الجملة الاسمية عمل (ليس) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وإعمالها لغة أهل العالية[٢]، ومن ذلك ما روى عن بعضهم (إن أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية) و (إن ذلك نافعَك ولا ضارَّك) ، وروى أن الكسائي سمع أعرابيا يقول إنَّ قائماً، فأنكرها عليه ، وظن أنها إن المشددة دخلت على (قائما) قال : فاستثبته فإذا هو يريد إن أنا قائماً ، فحذفت همزة أنا اعتباطاً ، وأدغمت نونها في نون إن النافية ، وحذفت ألف (أنا) في الوصل.[٣]

وقد نسب جمع[٤] من النحويين هذا المذهب إلى الكسائي وأكثر الكوفيين وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح .

وزاد المرادي والأشموني أنه مذهب طائفة من البصريين أيضاً.[٥]

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٤٨١ ، والمقرب ١/ ١٠٥.

(٢) هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها . ينظر التصريح ١/ ٢٠١.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨ ، و توضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، والجني الداني ص٢٠٩ ، ومغني اللبيب ص٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والهمع ١/ ٣٩٤ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٥٥.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، و توضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٤٢٥ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والهمع ١/ ٣٩٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٥) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

وممن ذهب إلى إعمال (إن) النافية أبوالعباس المبرد أيضا حيث قال : "وغيره – يعني سيبويه – يجيز نصب الخبر – يعني خبر إن – على التشبيه بليس كما فُعِل ذلك في ما ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في المعنى".(١)

وكذا ابن مالك بيد أنه يرى أن إعمالها قليل(٢)، وأن إلحاقها (بليس) راجح على إلحاق (لا) بـ(ليس).(٣)

واختلف النقل عن سيبويه ، فذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال.(٤)

ومن هؤلاء الأكثرين المبرد حيث يقول : " وكان سيبويه لا يرى فيها – يعني (إن) النافية – إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كمذهب بني تميم في ما ".(٥)

وأما ابن مالك فيرى أن كلام سيبويه يومئ إلى إعمال (إن) النافية عمل ما دون أن يصرح بذلك(٦)، كما نص في شرح التسهيل بقوله : " وكلامه – يعني سيبويه – مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم(٧): وأما : (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة (ما) مع (إن) الثقيلة تجعلها من حروف

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٩.

(٢) ينظر تسهيل الفوائد ص٥٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٥) المقتضب ٢/ ٣٥٩.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٢١٦، ٢٢١.

الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لليس من جملتها ما ، ولا شئ من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إن) و (لا) فتعين كونهما مقصودين "."[1]

وقد ارتضى جمع من النحويين مذهب الكوفيين ومن وافقهم في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) حيث حكموا عليه بأنه الصحيح ، ومن هؤلاء أبوحيان[2] والمرادي[3] والسمين الحلبي[4] وابن عادل[5] والشاطبي[6] والأشموني[7].

والدليل على ذلك السماع والقياس :-

(١) أما السماع فمنه :

أ - ما سبق ذكره عن أهل العالية في النثر وسعة الكلام من نحو قولهم : (إن ذلك نافعَك ولا ضارك) بنصب نافع وما عطف عليه.

ب – ورود إعمال (إن) النافية في قراءة سعيد بن جبير[8]: (إن الذين تدعون من

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

(٣) توضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، والجني الداني ص٢٠٩.

(٤) الدر المصون ٥/ ٥٣٩.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٩/ ٤٢٥.

(٦) المقاصد الشافية ٢/ ٢٥١.

(٧) شرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٨) ينظر نسبة هذه القراءة إليه في المحتسب ١/ ٢٧٠ ، والكشاف ٢/ ١٣٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٤٤ ، والدر المصون ٥/ ٥٣٩ ، واللباب ٩/ ٤٢٥ ، ورح المعاني ٩/ ١٤٤.

دون الله عباداً أمثالكم)[1]، بتخفيف نون (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب (عباداً) ونعتها)أمثالكم) ، حيث خرَّج ابن جني هذه القراءة على إعمال (إن) النافية عمل (ليس) فيكون (الذين) اسمها في محل رفع و(عباداً) خبراً لها وإن كان في هذا التخريج ضعف على ما ذكره ابن جني[2].

ومعنى الآية على هذه القراءة هو ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالّين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟[3]

ويرى أبوحيان أن التخريج الذي ذكره ابن جني يؤدي إلى التنافي بين هذه القراءة وقراءة العامة[4] بتشديد نون (إن) ورفع (عباد) ونعته ، وذلك أن قراءة التشديد تقتضي أن تكون الأصنام عباداً أمثالهم ، والتنافي مستحيل في كلام الله عز وجلّ ، ومن ثمَّ ذكر أبوحيان أن الأحسن في تخريج قراءة ابن جبير أن تحمل (إن) على المخففة من الثقيلة عند من أعملها غير أنه نصب الخبر بها أيضاً كما نصبه بها عمر بن أبي ربيعة في قوله :-

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خثاثاً إنَّ حراسنا أسدا[5]

---

(١) الأعراف : ١٩٤.

(٢) المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٨ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣ ، والمطالع السعيدة ص٢١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٤) ينظر في نسبة القراءة المذكورة إلى العامة في الدر المصون ٥/ ٥٣٩ ، واللباب ٩/ ٤٢٥.

(٥) البيت من الطويل ، ولم أعثر عليه في ديوان عمر بن أبي ربيعة وقد نسبه إليه المرادي في الجني الداني ص٣٩٤ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ١٢٢.
وقد أورده غير منسوب الأشموني ١/ ٢٦٩ ، والبغدادي في خزانة الأدب ٤/ ١٦٧ ، ١٠/ ٢٤٢.

كما ذكر أبوحيان في التذييل والتكميل أنه يتعين هذا التخريج لتتوافق القراءتان[1].

وقال في البحر المحيط تأييداً لما ذكره في تخريج قراءة ابن جبير المتقدمة :

"وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إن) وأخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون ، فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل ، كما قالوا في قوله :

ياليت أيام الصبا رواجعا[2].

إن تقديره أقبلت رواجعا ، فكذلك تؤول هذه القراءة – يعني قراءة ابن جبير–على إضمار فعل تقديره إن الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم ، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد وهو الإخبار أنهم عباد ". [3]

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨ ، ٢٧٩.

(٢) هذا الرجز نسبه ابن يعيش إلى رؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤ ، وليس في ديوانه ، وهو للعجاج في ديوانه ص٤٠٥ ، وكذا نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠.

والشاهد فيه : نصب جزئي الجملة بعد ليت في لغة على ما ذهب إليه جماعة من النحويين أو يكون نصب (رواجعا) على إضمار فعل.

ينظر الرجز في الكتاب ٢/ ١٤٢ ، والجني الداني ص٤٩٢، ومغني اللبيب ص٢٨٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٠ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤ ، ٢٣٥.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٤٤٤ ، ٤٤٥.

وخالف السمين الحلبي وابن عادل أباحيان في المحذوف المقدَّر الذي انتصب به (عباداً أمثالكم) حيث ذكرا أن التقدير إن الذين تدعون من دون الله خلقناهم عباداً أمثالكم.[1]

ج - ورود إعمال (إن) النافية عن العرب في النظم، ومن ذلك قوله :

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين[2]

وقول الآخر :-

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا[3]

وبهذا السماع نثراً ونظماً يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إعمال (إن) النافية إلا قوله :

" إن هو مستولياً على أحد".[4]

---

(١) الدر المصون ٥/ ٥٤١ ، واللباب ٩/ ٤٢٦.

(٢) البيت من المنسرح ، ولم أقف له على نسبة.

ويروى (على حزبه الملاعين) مكان (على أضعف المجانين) ، ويروى أيضاً (المناحيس) مكان (المجانين).

ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٨١ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧ ، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٢ ، والجني الداني ص٢٠٩ ، والدر المصون ٥/ ٥٣٩ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، واللباب ٩/ ٤٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والهمع ١/ ٣٩٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل ولم أقف على نسبة .

وينظر في التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٣ ، والجني الداني ص٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٨ ، والهمع ١/ ٣٩٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥.

(٤) سبق تخريجه في هذه المسألة من البحث.

وتخصيصه الإعمال بالضرورة.[١]

(٢) وأما القياس دليلاً على إعمال (إن) النافية ، فإنها شاركت (ما) في النفي ، وفي دخولها على المعرفة والنكرة ، وفي نفي الحال.[٢]

الترجيح :-

ما سبق ذكره من إيراد حكم كثير من النحويين على مذهب الكوفيين ومن وافقهم بالصحة ، والاستشهاد على إعمال (إن) عمل (ليس) بالقياس والسماع، بورود الإعمال في قراءة قرآنية ، وفي كلام العرب نثراً ونظماً يشهد للانتصار لمذهب الكوفيين ومن وافقهم القائلين . بإعمال (إن) النافية عمل (ليس).

ويؤيد ذلك أيضاً أن كثيراً من النحويين قد نص على أن إعمال (إن) النافية أكثر من إعمال (لا) عمل (ليس)[٣] في حين أن طائفة من البصريين[٤] ذهبوا إلى إعمال (لا) عمل (ليس) ، فكيف يمنعون إعمال (إن)، وهو ما أجازه الكوفيون ومن وافقهم ؟.

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩، و توضيح المقاصد ١/ ٥١٣.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ ، و توضيح المقاصد ١/ ٥١٣ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والمطالع السعيدة ص٢١١.

(٤) التصريح ١/ ١٩٩.

هذا ، وإذا كان إعمال (إن) النافية إعمال (ليس) لغة لبعض العرب ، وهم أهل العالية كما ذكرنا ، فكيف يسوغ إنكار هذه اللغة بالحكم على (إن) النافية بعدم الإعمال مطلقاً[1]؟.

وأما ما ذكر من وجود التناقض بين قراءة تشديد (إن) وقراءة سعيد ابن جبير على جعل (إن) نافية عاملة عمل (ليس) فقد أجيب عن ذلك بأن قراءة سعيد بن جبير تفهِم تحقير أمر المعبود من دون الله وعبادة عابده.

وذلك أن العابدين أتم حالاً وأقدر على الضر والنفع من آلهتهم ، فإنها جماد لا تفعل شيئاً من ذلك ، فكيف يَعبد الكامل من هو دونه ؟ فهي موافقة للقراءة المتواترة بطريق الأولى .[2]

وعلى القول بإعمال "إن" النافية عمل "ليس" يشترط فيها ما يشترط لإعمال "ما" عند أهل الحجاز إلا شرط عدم زيادة "إن" نص على ذلك السيوطي.[3]

وعلى هذا أيضا نص صاحب النحو الوافي[4].

وقد ذكر أبوحيان أنه يبطل عملها بانتقاض النفي وتوسط الخبر بينها وبين اسمها.[5]

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩.

(٢) ينظر اللباب ٩/ ٤٢٥.

(٣) ينظر المطالع السعيدة ص٢١٢.

(٤) النحو الوافي ١/ ٦٠٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠٨.

المسألة الرابعة

حكم المضعَّف الثلاثي عند البناء للمفعول

الفعل الثلاثي المضعَّف المدغم نحو : (حَبَّ ، مَدَّ ، شَدَّ) مختلف في كيفية بنائه للمفعول على ثلاثة مذاهب ، نفصلها فيما يلي :-

المذهب الأول :- أنه يجب ضم الفاء في الفعل الثلاثي المضعف عند بنائه للمفعول ، فيقال : مُدَّ الحبلُ ، رُدَّ الظالمُ عن ظلمه ، وهذه اللغة هي الأفصح والأشهر(١)، ومن ثمَّ قرأ الجمهور(٢) بضم الراء : "ولو رُدُّوا لعادوا"(٣)، وكذا قرأ الأكثرون(٤): "وجدوا بضاعتهم رُدَّتْ"(٥)، و"هذه بضاعتنا رُدَّت"(٦).

وقد نسب هذا المذهب إلى الجمهور أبوحيان(٧)، وابن عقيل(٨)، والشيخ خالد الأزهري(٩)، ونسبه المرادي(١٠)، والأشموني(١١) إلى بعضهم.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٢٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤.

(٢) ينظر نسبة القراءة المذكورة للجمهور في الدر المصون ٤/ ٥٩١ ، واللباب ٨/ ٩٧.

(٣) الأنعام : ٢٨.

(٤) ينظر نسبة القراءة المذكورة إلى الأكثرين في اللباب ١١/ ١٤٧ ، ١٤٨.

(٥) يوسف : ٦٥.

(٦) يوسف : ٦٥.

(٧) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٤.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠٧.

(٩) التصريح ١/ ٢٩٥.

(١٠) توضيح المقاصد ٢/ ٦٠٣.

(١١) شرح الأشموني ٢/ ٦٤.

المذهب الثاني :- أنه يجوز كسر الفاء في الفعل الثلاثي المضعف المدغم عند بنائه للمفعول ، فيقال :رِدَّ الظالمُ عن ظلمه ، مِدَّ الحبلُ ، وقد نسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين أبوحيان(١)، وابن عقيل(٢)، والشيخ خالد الأزهري.(٣)

وكسر الفاء – كما ذهب إليه بعض الكوفيين– هو لغة بني ضبَّه وبعض تميم ومن جاورهم(٤). وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب يقول : قد رُدَّ أو رِدَّ.(٥)

وحُمِلَ كسر الفاء في نحو : رِدَّ على نقل حركة عين الفعل وهي الكسرة إلى فائه بعد توهم خلوها من حركتها وهي الضم .(٦)

واحتج أصحاب هذا المذهب بورود لغة من كسر الفاء من الفعل الثلاثي المضعف المدغم في كلام العرب نثراً ونظماً :-

١- فمن النثر :-

أ- قوله تعالى : " ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه "(٧). حيث قرئ (رِدُّوا) بكسر الراء .(٨)

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠١.

(٣) التصريح ١/ ٢٩٥.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٣٢٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٤ ، والدر المصون ٦/ ٥١٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠٤ ، واللباب ١١/ ١٤٨ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، وروح المعاني ١٣/ ١٢.

(٥) الكتاب ٤/ ١١٨.

(٦) تفسير القرطبي ١١/ ٣٩٧ ، والبحر المحيط ٤/ ١٠٤ ، ٥/ ٣٢٣ ، والدر المصون ٦/ ٥١٩ ، واللباب ١١/ ١٤٨ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، وروح المعاني ١٣/ ١٢.

(٧) الأنعام : ٢٨.

(٨) القراءة المذكورة لإبراهيم ويحيى بن وثاب والأعمش والمطوعي .
(ينظر البحر المحيط ٤/ ١٠٤ ، والدر المصون ٤/ ٥٩١ ، واللباب ٨/ ٩٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٩).

ب - قوله تعالى : " وجدوا بضاعتهم رُدَّت إليهم "[1]، و " هذه بضاعتنا رُدَّتْ إِلَيْنَا "[2]، حيث قرئ (رِدَّت) بكسر الراء[3]، وقد استدل بهذا كثير من النحويين لمذهب الكوفيين .[4]

٢- ومن النظم : قول الفرزدق :-

وما حل من جهل حبي حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف[5]

حيث ذكر ابن جني فيما نقله عنه الشاطبي أن أبا علي الفارسي قال له : إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه : حُلَّ بإخلاص الضم ، وحلَّ بإخلاص الكسر ، وحِلَّ بالإشمام.[6]

---

(١) يوسف : ٦٥.

(٢) يوسف : ٦٥.

(٣) القراءة المذكورة لعلقمة ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن . (ينظر تفسير القرطبي ١١/ ٣٩٧ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٢٣ ، والدر المصون ٦/ ٥١٩ ، واللباب ١١/ ١٤٧ ، ١٤٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٥٠ ، وروح المعاني ١٣/ ١١ ، ١٢) .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٣ ، والمساعد ١/ ٤٠٤ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤ ، وشرح الألفية للمكودي ص٩١.

(٥) البيت من الطويل وهو في ديوان الفرزدق ٢/ ٢٩.

والشاهد في قوله : (وما حل) . حيث روى في إحدى روايات هذا البيت "حِلَّ" بإخلاص كسر الحاء .

ينظر البيت في الكتاب ٤/ ١١٨ ، والمحتسب ١/ ٣٤٦ ، والمنصف ١/ ٢٥٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧.

(٦) المقاصد الشافية ٣/ ٢٧.

المذهب الثالث :- جواز إشمام ضمة الفاء الكسر ، وممن ذهب إلى هذا ابن مالك حيث قال في التسهيل : " وقد تشم فاء المدغم "[١]، وقال في الشرح : " ومن العرب من يكسر فاء رُدَّ ونحوه بإخلاص وإشمام "[٢].

وكذا المهاباذي حيث ذكر أن من أشمَّ في قيل وبيع ، أشمَّ في رُدَّ.[٣]

ومما جاء بالإشمام إحدى الروايات الثلاثة في بيت الفرزدق المتقدم.

ويتحصل مما سبق أن الفعل الثلاثي المضعف المدغم يجوز فيه ثلاثة أوجه :-

أ - إخلاص ضم الفاء .

ب – إخلاص كسر القاء .

ج – إشمام ضمة الفاء الكسر .

وأفصح هذه الأوجه الضم فالإشمام فالكسر.[٤]

الترجيح :-

بعد عرض آراء النحويين في حكم الفعل الثلاثي المضعف المدغم عند بنائه للمفعول أرى أن ما ذهب إليه بعض الكوفيين وأشار إليه سيبويه من جواز كسر

---

(١) تسهيل الفوائد ص٧٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٨ ، والصبان ٢/ ٦٤ ، وشرح الألفية للمكودي ص٩١.

الفاء هو الصحيح[١]، لورود ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً في أكثر من قراءة كما سبق بيانه .

وكذا يؤيد صحة مذهب الكوفيين أنه قد يلزم اجتناب ضم الفاء فيلزم إشمام الراء أو إخلاص كسرها ، وذلك عند عروض اللبس على لغة من يقول : في رَدَدْتُ : رُدْتُ ، وفي رَدَدْنَا : رُدْنا ، وفي رَدَدْنْ : رُدْنَ ، فإذا بنيت هذه الأفعال على هذه اللغة اجتنبت الضم، ورجعت إلى الإشمام أو الكسر فقلت : رِدْنَا ، ولا تقول : رُدْنا ؛ لالتباسه بالفعل المبني للفاعل في الأمر.[٢]

وإنما لم يُعدَل عن الضم إلى الإشمام أو الكسر في قراءة الجمهور "ولورُدَّوا"[٣]؛ لأن وقوع الفعل (رُدَّوا) بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر ؛ إذ إن الأمر لا يقع بعد أداة الشرط .[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٢٨ ، والصبان ٢/ ٦٤.

(٣) الأنعام : ٢٨.

(٤) الصبان ٢/ ٦٤.

المسألة الخامسة

هل ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده ؟

إذا بنى الفعل لما لم يسمَّ فاعله وكان المفعول به موجوداً في الكلام ، ووجد معه غيره من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر ؛ فهل يتعين إقامة المفعول نائباً عن الفاعل أو يجوز نيابة غيره مما ذكر معه في الجملة ؟.

اختلف النحويون في هذا على ثلاثة مذاهب ، نفصلها فيما يلي :-

المذهب الأول : للبصريين إلا الأخفش ، حيث ذهبوا إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور ، تعين عندهم إقامة المفعول مقام الفاعل ، فتقول : ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره ، ولا يجوز على مذهبهم إقامة غير المفعول مقام الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً في الكلام.(١)

وممن صرح بنسبة هذا المذهب إلى البصريين إلا الأخفش ابن مالك(٢)، وابن عقيل(٣)، ونسبه إلى جمهور البصريين أبوحيان في الارتشاف(٤)، والمرادي(٥)، وابن عقيل في المساعد(٦)، والشيخ خالد الأزهري(٧)، بينما نسب هذا المذهب إلى البصريين فقط

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢١.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٨.

(٥) توضيح المقاصد ٢/ ٦٠٧.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٩٩.

(٧) التصريح ١/ ٢٩١.

كل من أبي حيان في التذييل والتكميل[١]، والشاطبي[٢]، والسيوطي.[٣]

وممن وافق البصريين أبوعلي الفارسي ، حيث قال : " فأما إذا ذكر المفعول به لم يسند – يعني الفعل الذي لم يسم فاعله – إلى غيره ؛ لأن الفعل له ، فهو أولى به "[٤].

وكذا ابن يعيش ، حيث ذكر أنه إذا ذكر المفعول الصحيح وكان معه غيره كالجار والمجرور لم يقم مقام الفاعل غير المفعول به ؛ لأن الفعل وصل إليه بغير واسطة ، فكان تعدي الفعل إليه أقوى ، فإذا قلت : دفعت المال إلى زيد ، فالمال مفعول به صحيح ، والجار والمجرور في موضع المفعول به أيضاً ، فلذلك تلزم إقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل ، فتقول (دُفِعَ المالُ إلى زيد) ، فترفع المال لإقامتك إياه مقام الفاعل ، والجار والمجرور في موضع نصب ، فبقى على حاله ، ولو عكست ، وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصبت المفعول الصحيح ، فقلت : دُفِعَ إلى زيد المالَ ، بنصب المال وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز ، وكنت قد خرجت عن كلام العرب ، والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب .[٥]

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٢.

(٣) الهمع ١/ ٥٢٠ ، والمطالع السعيدة ص٢٦٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٤.

وممن علل لهذا المذهب ابن بَرهَان حيث قال : " لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره ؛ لأنه شريك الفاعل ، وذلك أنه يُخرج (المصدر) من العدم إلى الوجود ، والمفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء واحد منهما ، وذلك لما جعلت العرب في الأفعال مالا يتعدى، فلا يكون للمفعول به حظ فيه _ أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال، لاحظَّ للفاعل فيه قصاصاً ، وذلك باب فُعِلَ ".(١)

وكذا علل الشيخ خالد الأزهري لهذا المذهب بأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقدم غيره من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب .(٢)

المذهب الثاني : للكوفيين حيث ذهبوا إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً ، مع تقدم المفعول به على غيره نحو : ضُرِبَ زيداً بسوط ، وضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ ، وضُربَ زيداً يومُ الجمعةِ ، بإقامة الجار والمجرور أو المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وكذا إذا تأخر المفعول نحو : ضُرِبَ بسوطٍ زيداً ، وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً ، وضُرِبَ يومُ الجمعة زيداً ، ويجوز عندهم فيما تقدم أن تقيم المفعول ، وهذا مقيس عند الكوفيين.(٣)

وممن صرح بنسبة هذا المذهب إليهم ابن مالك(٤)، وابن الناظم(٥)، والمرادي(٦)،

---

(١) شرح اللمع ص٤٦ ، ٤٧.

(٢) التصريح ١/ ٢٩٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩ ، والمساعد ١/ ٣٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص٩٠.

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٦٠٧.

وابن عقيل[١]، والشاطبي[٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]، والسيوطي[٤]، والأشموني[٥].

المذهب الثالث :- وهو قريب من مذهب الكوفيين – للأخفش .

حيث ذهب إلى أنه يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده بشرط أن يتقدم غيره عليه نحو : ضُرِبَ في الدار زيداً ، وضُرِبَ زيدٌ في الدار " ، ولم يجز إقامة غيره فلا تقول : " ضُرِبَ زيداً في الدار " ، وقد صَرَّحَ بنسبة هذا إلى الأخفش ، أبوحيان[٦]، وابن عقيل[٧]، والشيخ خالد الأزهري[٨]، والأشموني[٩].

وقد نقل كثير من النحويين قول الأخفش في المسائل : " تقول ضُرِبَ الضرب الشديد زيداً وضُرِبَ اليومان زيداً وضُرِبَ مكانُك زيداً ووُضِعَ موضعك المتاع ".[١٠]

وهذه المثل المذكورة عن الأخفش في كتابه (المسائل) تؤكد ما نقله عنه بعض النحويين من جواز نيابة غير المفعول إذا تأخر المفعول وتعين إقامته إذا تقدم على غيره ،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢١ ، والمساعد ١/ ٣٩٨.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٢ .

(٣) التصريح ١/ ٢٩٠.

(٤) همع الهوامع ١/ ٥٢٠ ، والمطالع السعيدة ص٢٦٢.

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٦٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩.

(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٣.

(٨) التصريح ١/ ٢٩١.

(٩) شرح الأشموني ٢/ ٦٨.

(١٠) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٢٩ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤ ، ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩ ، والمساعد علي تسهيل الفوائد ١/ ٣٩٩.

وهو ما يؤكد أن في هذه المسألة ثلاثة[١] مذاهب[٢]، والمختار[٣] من هذه المذاهب عند ابن مالك مذهب الأخفش والكوفيين ، نص على ذلك في شرح التسهيل بقوله : " وأجاز هو – يعني الأخفش – والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول ؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب "[٤]

هذا ، ويستدل لمذهب الكوفيين والأخفش بورود نيابة غير المفعول به مع وجوده حيث سُمِع ذلك عن العرب نثراً ونظماً :-

أولاً النثر :-

(١) قوله تعالى : " ونخرج له يوم القيامة كتاباً "[٥].

---

(١) وفي المسألة مذهب رابع ، وهو إن كان غير المفعول به الأهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به ، فمثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مكان الفاعل مع وجود المفعول به ، فتقول : (ضُرِبَ أمام الأمير زيداً) . ينظر حاشية الصبان ٢/ ٦٨ ، وحاشية الخضري ١/ ٤٣٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٧ ، والمساعد ١/ ٣٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٢ ، ٤٣.

(٣) قال الشاطبي في شرحه على ألفية بن مالك : " فهذه ثلاثة أقوال ، ارتضى الناظم منها الأول – يعني مذهب البصريين – ؛ لأن السماع عليه ، والقياس يقتضيه ، على أنه ارتضى مذهب الكوفيين في التسهيل ؛ اعتبارا بما ورد من ذلك ، ولم يره ههنا ، لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السماع من مخالفة مذهبه هنا ، بل أشار إليه بقوله : " وقد يرد " – يعني في النظم – وبيَّن بأنه قليل بإتيانه بقد، وعبَّر بعبارة تقتضي أنه عنده من قبيل مالا يقاس عليه ، وذلك قوله : " وقد يرد " ؛ إذ لا يقال فيما ثبت فيه القياس واستمر : قد يرد ، وإنما يقال ذلك فيما شأنه الوقف على النقل " . ينظر المقاصد الشافية ٣/ ٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

(٥) الإسراء : ١٣.

حيث قرئ يُخرَج بياء مضمومة وفتح الراء ونصب كتاباً[١]، والنائب عن الفاعل في هذه القراءة في أحد الوجهين هو الجار والمجرور (له) ، ولابد من تقدير مفعول ليكون قوله : (كتاباً) حالاً منه ، والوجه الثاني أن يكون النائب عن الفاعل المفعول به المضمر في الفعل ويعود على الطائر في قوله سبحانه : " وكل إنسان ألزمناه طائره "[٢]، ويكون (كتاباً) منصوباً على الحال أيضاً ، والتقدير على هذا الوجه ويُخرَج له يوم القيامة طائره أي عمله كتاباً أي مكتوباً ، أي حالة كونه مكتوباً ، وحكم الآلوسي على الوجه الأول بالضعف ؛ لأنه لا يجيز نيابة غير المفعول مع وجوده .[٣]

وهذه القراءة تكون على الوجه الأول حجةً للكوفيين والأخفش جميعاً إذا قُدِرَ المفعول بعد الجار والمجرور ، وأما على تقديره قبل الجار والمجرور فلا تكون حجةً إلا للكوفيين .

(٢) قوله تعالى : " وكذلك ننجي المؤمنين "[٤] .

حيث قرئ نجِّي بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء[٥]، فأُسْنِدَ (نُجِّي) المبني للمفعول إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول وهو

---

(١) القراءة المذكورة لأبي جعفر . ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٤٤٣ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٤ ، والبحر المحيط ٦/ ١٥ ، والدر المصون ٧/ ٣٢٢ ، واللباب ١٢/ ٢٢٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٩٤.

(٢) الإسراء : ١٣.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٧٤ ، ٧٥ ، والبحر المحيط ٦/ ١٥ ، وحاشية الشهاب ٦/ ٢٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٩٤ ، وروح المعاني ١٥/ ٣٢.

(٤) الأنبياء : ٨٨.

(٥) القراءة المذكورة لابن عامر وأبي بكر عن عاصم ورويت عن أبي عمرو ، ينظر الكشف لمكي ٢/ ١١٣ ، والمحرر الوجيز ٤/ ٩٧ ، والدر المصون ٨/ ١٩١ ، واللباب ١٣/ ٥٨٤ ، وروح المعاني ١٧/ ٨٦.

(المؤمنين) ، والتقدير (نُجِّيَ النجاء) ، فإن قيل لم سُكِّنَ آخر الفعل (نُجِّي) وحقه الفتح ؟ أجيب بأنه سُكِّنَ تخفيفاً ، كما في قوله تعالى : " وذروا ما بقى من الربا"[1] .

حيث قرئ بسكون الياء في (بقى)[2]، وإذا كان الماضي الصحيح قد سكن تخفيفاً كما في قوله :

إنما شعري قيدٌ قد خلطْ بجلجلان[3]

فالمعتل بجواز هذا التسكين أولى .[4]

وعلى هذا التوجيه تكون هذه القراءة حجةً للكوفيين والأخفش ، وقد ذكر في توجيه هذه القراءة غير ما سبق وجوه أخرى :-

أ - فقيل : إن (نُجِّي) ليس فعلاً ماضياً ، بل فعل مضارع ، وأصله (ننجي) بضم نون الأولى وفتح الثانيةوتشديد الجيم ، فاستثقل توالي مثلين ، فحذفت الثانية ، كما حذفت في قوله : " ونُزِّل الملائكة"[5]، في قراءة من ضم النون وشدد الزاي ورفع اللام.[6]

---

(١) البقرة : ٢٧٨.

(٢) القراءة المذكورة للحسن ينظر المحتسب ١/ ١٤١.

(٣) البيت من الرمل ، وهو لوضاح اليماني ، ويروى ملح مكان قيد ، والجلجلان يقال لما في جوف التين من الحب.

(٤) التبيان ٢/ ١٣٦ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩ ، والدر المصون ٨/ ١٩١ ، واللباب ١٣/ ٥٨٥ ، والمطالع السعيدة ص٢٦٢ ، والهمع ١/ ٥٢١.

(٥) الفرقان : ٢٥.

(٦) القراءة المذكورة لأبي معاذ وخارجة عن أبي عمرو . ينظر الدر المصون ٨/ ٤٧٧.

وقد ذكر هذا الوجه ابن جني[١]، والآلوسي[٢]، ونص السمين الحلبي[٣]، وابن عادل[٤]، على أن هذا الوجه هو الأحسن .

وقد حكم أبوالبقاء العكبري على هذا الوجه بالضعف؛ لأن النون الثانية هي فاء الكلمة ، فحذفها يبعد جداً ؛ ولأن حركتها مغايرة لحركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما .[٥]

وقد رد السمين الحلبي، وابن عادل، والآلوسي، تضعيف أبي البقاء بأن كون النون الثانية أصلاً لا أثر له في منع الحذف، فقد اختلف النحويون في المحذوف من إقامة واستقامة أهو ألف المصدر أو الألف المنقلبة عن عين الكلمة وهي الأصل ؟ وكذا لا أثر لاختلاف الحركة ؛ لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا.[٦]

ب – وقيل : إن الأصل (ننجي) كقراءة العامة ، غير أن النون الثانية قلبت جيماً ، وأدغمت في الجيم بعدها ، وهذا ضعيف جداً ؛ لأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها .[٧]

---

(١) الخصائص ١/ ٣٩٧.

(٢) روح المعاني ١٧/ ٨٦.

(٣) الدر المصون ٨/ ١٩١.

(٤) اللباب ١٣/ ٥٨٤.

(٥) التبيان ٢/ ١٣٦.

(٦) ينظر الدر المصون ٨/ ١٩٢ ، واللباب ١٣/ ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، وروح المعاني ١٧/ ٨٦.

(٧) ينظر التبيان ٢/ ١٣٦ ، والدر المصون ٨/ ١٩٣ ، واللباب ١٣/ ٥٨٦.

ج –وقيل : إن (نُجِّي) فعل ماض مبني للمفعول أسند لضمير المصدر كما سبق، غير أن (المؤمنين) ليس منصوباً بـ(نُجِّي) المذكور، بل هو منصوب بفعل محذوف، والتقدير: كذلك نُجِّي هو أي النجاء ننجي المؤمنين.(١)

(٣) قوله تعالى : " لِيَجْزِيَ قَوْمَاً بِمَا كَانُوا يكسبون "(٢) .

حيث قُرِئ (يُجزَي) بضم الياء وفتح الزاى (وقوماً) بالنصب(٣)، على أن يكون الجار والمجرور وهو (بما يكسبون) قد ناب عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) ، وعلى هذا تكون القراءة المذكورة حجة للكوفيين فقط ؛ لأنهم أجازوا نيابة غير المفعول مع وجوده تقدَّم عليه غيره أو تأخَّر عنه ، ولا يجوز أن تكون حجة للأخفش ؛ لأنه يرى أن المفعول به إذا تقدم على غيره تعين إقامته نائباً عن الفاعل كما تقدَّم.(٤)

هذا ، وقد وُجِّهَت هذه القراءة بتوجيهات أخرى :-

وهي : أ – أن يكون النائب عن الفاعل ضمير المفعول الثاني المفهوم من سياق الكلام، والتقدير : (ليُجْزي هو أي الخير قوماً) كذا قدره أبوالبقاء العكبري(٥)، والسمين الحلبي(٦)، وابن عادل(٧)، بينما قدره ابن هشام(٨)، والخضري(٩)، بالغفران لدلالة الكلام السابق عليه وهو قوله تعالى : "قل للذين آمنوا

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦ ، والدر المصون ٨/ ١٩٣ ، واللباب ١٣/ ٥٨٦.

(٢) الجاثية : ١٤.

(٣) القراءة المذكورة لأبي جعفر بخلاف عنه وشيبة وعاصم في رواية . ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٨٣ ، والبحر ٨/ ٤٥ ، والدر المصون ٩/ ٦٤٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩ ، والدر المصون ٩/ ٦٤٥ ، واللباب ١٧/ ٣٥٥ ، والتصريح ١/ ٢٩١ ، والهمع ١/ ٥٢١ ، والمطالع السعيدة ص٢٦٢ ، والأشموني ٢/ ٦٧.

(٥) التبيان ٢/ ٣٢٢.

(٦) الدر المصون ٩/ ٦٤٥.

(٧) اللباب ١٧/ ٣٥٥.

(٨) شرح قطر الندى ص١٩٠.

(٩) حاشية الخضري ١/ ٣٤٤.

يغفروا"[١].

وأما الآلوسي فقد قدره بالجزاء على أن يكون بمعنى المجزيِّ به ، وأضمر المفعول الثاني لدلالة السياق .[٢]

وقد نص النحويون على جواز نيابة المفعول الثاني في باب أعطى بلا خلاف وهذا منه[٣] ومثله في نيابة المفعول الثاني قولك : الدرهم أُعطِيَ زيداً .

ب – أن يكون النائب عن الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل ، والتقدير : ليُجْزَي هو أي الجزاءُ.[٤]

ج – أن يكون النائب عن الفاعل ضمير المصدر كما مرَّ في التوجيه السابق، غير أن (قوماً) ليس مفعولاً (ليُجْزَي)، ولكن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : جزى كما ذكر ابن عصفور[٥]، وقدره أبوحيان[٦](يجزى)، فيكون الكلام جملتين إحداهما (ليجزي الجزاء) ، والأخرى (يجزيه قوما) أو أعني قوماً أو جزى قوماً.[٧]

ثانياً : من النظـم :-

(١) قوله :

---

(١) الجاثية : ١٤.

(٢) روح المعاني ٢٥/ ١٤٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩، والدر المصون ٩/ ٦٤٥ ، واللباب ١٧/ ٣٥٥ ، وروح المعاني ٢٥/ ١٤٨.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٨٣ ، والدر المصون ٩/ ٦٤٥ ، واللباب ١٧/ ٣٥٥.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧.

(٦) البحر المحيط ٨/ ٤٥.

(٧) البحر المحيط ٨/ ٤٥ ، وروح المعاني ٢٥/ ١٤٨.

ولو ولدت قفيره جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا[1]

(٢) قول الآخر : لم يعن بالعلياء إلا سيدا.[2]

(٣) قول الثالث :

وإنما يرضى المنيب ربـه مادام معنـيا بذكـر قلبه[3]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير كما في خزانة الأدب ١/ ٣٧٧ ، ولم أجده في ديوانه .
الشاهد في الشطر الثاني حيث ناب الجار والمجرور (بذلك) عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو الكلابا وذلك جائز على مذهب الكوفيين والأخفش .
ينظر البيت في الحجة للفارسي ٥/ ٢٦٠ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨ ، والدر المصون ٩/ ٦٤٦ ، واللباب ١٧/ ٣٥٥ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٣ ، والهمع ١/ ٥٢١ ، وروح المعاني ١٧/ ٨٦.

(٢) هذا الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٣ .
والشاهد فيه إنابة غير المفعول (بالعلياء) مع وجود المفعول (سيداً) ، وذلك جائز على مذهب الكوفيين والأخفش .
ينظر الرجز في شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٠ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ ، والدر المصون ٩/ ٦٤٦ ، وابن عقيل ٢/ ١٢٢ ، واللباب ١٧/ ٣٥٦ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٤ ، والتصريح ١/ ٢٩١ ، والهمع ١/ ٥٢١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٦٨.

(٣) هذا رجز لم أقف له على نسبة .
والشاهد فيه إنابة غير المفعول وهو (بذكرٍ) مع وجود المفعول (قلبه) ، والعامل فيهما اسم المفعول (معنيا) ، وهو يعمل عمل الفعل المبني للمفعول.
ينظر الرجز في شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ ، وشرح قطر الندى ص١٨٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤ ، والتصريح ١/ ٢٩١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٨.

(٤) وقول الرابع :

أتيح لي من العدا نذيرا به وقيت الشر مستطيرا[1]

الترجيح :

وما سبق ذكره من شواهد نثرية من القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة وشواهد شعرية من كلام العرب ورد فيها نيابة غير المفعول مع وجودة يؤيد الانتصار لمذهب الكوفيين والأخفش وهو جواز نيابة غير المفعول مع وجوده مطلقاً عند الكوفيين وبشرط تأخُّر المفعول وتقديم غيره عليه عند الأخفش ، ولا التفات إلى من حكم على الشواهد الشعرية بالضرورة أو على بعض القراءات القرآنية المتقدمة بالشذوذ ، وإن كانت قراءة سبعية صحيحة متواترة كما فعل أبوعلي الفارسي حيث حكم باللحن على قراءة " وكذلك نُجِّي المؤمنين "[2]، وهي قراءة ابن عامر ، وأبي بكر عن عاصم ، ورويت عن أبي عمرو وهم من القراء السبعة .[3]

وقد ذكر أبوعلي الفارسي أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ (ننجي) بنونين وأخفى الثانية ؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم ، وتبيينها لحن ، فلما أخفى

---

(١) هذا الرجز لم أقف له على نسبة .

والشاهد فيه إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به وهو جائز عند الأخفش والكوفيين .

ينظر الرجز في شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٥ ، وشرح شذور الذهب ص٢١٢.

(٢) الأنبياء : ٨٨.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٧٥ ، ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢١، واللباب ١٣/ ٥٨٦، والتصريح ١/ ٢٩١، والصبان ٢/ ٦٧.

عاصم ، ظن السامع أنه مدغم ؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام ، ويبين ذلك إسكانه الياء من (نجي) ؛ لأن الفعل إذا كان مبنيا للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره ، فإن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً.(١)

فها هو الفارسي ينسب هذه القراءة إلى خطأ الراوي في السماع عن شيخه حيث حسب الإخفاء إدغاماً، وأقول هل أخطأ في السماع رواة ابن عامر جميعاً ومن روى هذا عن أبي عمرو ومن رواه أيضاً عن عاصم ؟، وهم كانوا من الدقة والضبط والتحري في السماع عن أشياخهم بحيث لا يظن أحد أنه يختلط على أحدهم الإخفاء بالإدغام ، وإنما قال أبوعلي ذلك ليثبت صحة مذهب البصريين : ـ

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٥٩ ، ٢٦٠.

المسألة السادسة

الظرف المتلو بمضارع أو جملة اسمية

من حيث الإعراب والبناء

الظروف التي تضاف إلى الجمل على قسمين :-

القسم الأول : ما يضاف إلى الجمل لزوماً، كحيث وإذ وإذا ، وهذا القسم واجب البناء ؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة التي يضاف إليها ذلك الظرف.[١]

القسم الثاني : ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو كل أسماء الزمان المبهمة التي تضاف إلى جملة على سبيل الجواز كـ(حين ، مدة ، وقت ، زمن) ، وكذا ما يختص بوجه دون وجه كـ(نهار ، صباح، مساء، غداة، عشيَّة)[٢]، فيضاف ما سبق إلى الجملة كما يضاف إلى المفرد ، وهذا النوع من الظروف يختلف حكمه من حيث الإعراب والبناء أو ترجيح أحدهما على الآخر تبعاً لنوع الجملة التي يضاف الظرف إليها ، فقد تكون اسمية وقد تكون فعلية مصدرة بفعل مبني أو فعل معرب.[٣]

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، والتصريح ٢/ ٤٢.

(٢) أما ما يختص بتعريف أو غيره كـ(أمس – غد) ، فإنه لا يضاف إلى الجمل ، وكذا المحدود والمعدود والموقت ، كـ(يومين ، ليلتين ، أسبوع ، شهر ، سنة) ، فهذه الأشياء لا يضاف شئ منها إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك.
ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٥٤ ، والمساعد في تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، والهمع ٢/ ١٧٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١ ، ٩٢ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، والهمع ٢/ ١٧٠.

وتفصيل القول في هذا كما يلي :-

١- أن تكون الجملة التي أضيف إليها الظرف مصدرة بفعل مبني بناءاً أصلياً نحو قوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع[1]

أو بناءاً عارضاً نحو قوله :

لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم[2]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢.

والشاهد في قوله (على حين عاتبت) حيث رُوَى بجر (حين) على الإعراب وهو الأصل ، وبفتحه على البناء وهو الأرجح ؛ لأنه أضيف إلى فعل ماض وهو مبني أصلي .

ينظر البيت في : الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٤ ، وجمهرة اللغة ١٣١٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦ ، والمنصف ١/ ٥٨ ، والإنصاف ١/ ٢٩٢ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١ ، ٨/ ١٣٦ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٩٠ ، ٢/ ٥١٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ، وارتشارف الضرب ٤/ ١٨٢٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٧ ، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، وشرح شذور الذهب ص١٠٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، وابن عقيل ٣/ ٥٩ ، واللباب ٧/ ٦٢٦ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٠ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦ ، ٨٨٣ ، والأشموني ٢/ ٢٥٦ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦ ، ٣/ ٤٠٧ ، ٦/ ٥٥٠ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (على حين) حيث رُوى بالجر على الإعراب ، وهو الأصل ، وبالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى فعل مبني بناءاً عارضاً وهو (يستصبين) ؛ لاتصاله بنون النسوة.=

فحينئذ يجوز في هذا الظرف الإعراب ؛ لأنه الأصل في الأسماء ، والبناء على الفتح حملاً على إذ وإذا ، ولهذا روى على حين بالجر على الإعراب وبفتحه على البناء في البيتين السابقين ، ومن ذلك أيضاً قوله – صلى الله عليه وسلم – : "كيومَ ولدته أمه "(١)، حيث روى يوم بالجر والبناء على الفتح ، وتقول على البناء – وهو المختار – : أعجبني يومَ قام زيد ، وانتظرته من حينَ طلعت الشمس إلى زمنَ غربت ، وتقول على الإعراب – وهو غير المختار – أعجبني يومُ قام زيدٌ ، وانتظرته من حينِ طلعت الشمس إلى وقت غربت.(٢)

واختلف في علة البناء فقال البصريون للتناسب ، ويرى ابن مالك أن علته شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أنَّ (قمت) من قولك : حين قمتَ قمتُ كان كلاماً تاماً قبل دخول حين عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار ، فشُبِّه حين وأمثاله بإنْ .(٣)

= ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٧ ، ومغني اللبيب ص٤٨٨، والمساعد ٢/ ٣٥٥ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والهمع ٢/ ١٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣ ، والأشموني ٢/ ٢٥٦ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ٣/ ١٩٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة كتاب الصيام باب : في ذكر فضل صوم رمضان وثوابه ، رياض الصالحين ، كتاب الحج باب وجوب الحج وفضله.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٩ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٧٩ ، ٨٠ ، والتصريح ٢/ ٢٤٢ ، والهمع ٢/ ١٧٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٦ ، والصبان ٢/ ٢٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧ ، والتصريح ٢/ ٤٢.

٢- أن تكون الجملة التي أضيف إليها الظرف اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب ، وقد اختلف النحويون في حكم هذا الظرف من حيث الإعراب والبناء على ما يلي :-

المذهب الأول : للبصريين، حيث ذهبوا إلى أن الظرف المضاف إلى جملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع واجب الإعراب ، فتقول : هذا يومُ بكر قائم ، وهذا يومُ يقوم زيدٌ ، ولا يجوز عندهم بناء هذا الظرف لعدم التناسب ، وقد نسب الشيخ خالد الأزهري هذا المذهب إلى جمهور البصريين ، ونسبه غيره إلى البصريين جميعاً.(١)

ونص ابن الناظم على أن ما وليَهُ من الظروف فعل مضارع أو جملة اسمية يكون على ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب.(٢)

المذهب الثاني : للكوفيين والأخفش ، حيث ذهبوا إلى أنه يجوز الإعراب والبناء في الظرف المضاف إلى جملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب، فتقول : هذا يومَ بكر قائم ، وهذا يومَ يقوم زيد.(٣)

ونص الشيخ خالد الأزهري على أن الإعراب عندهم أرجح من البناء.(٤)

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٩ ، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، ومغني اللبيب ص٤٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، وابن عقيل ٣/ ٦٠ ، واللباب لابن عادل ٧/ ٦٢٦ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٠ ، ٨٣ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والهمع ٢/ ١٧٢ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٢) شرح الألفية ص١٥٣.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٩ ، والمساعد ٢/ ٣٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٩ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨١ ، ٨٣ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والأشموني ٢/ ٢٥٧.

(٤) التصريح ٢/ ٤٢.

كما نص الشاطبي على أن البناء عندهم – وإن كان جائزاً – غير مختار.[١]

وقد مال إلى هذا المذهب السيرافي والفارسي.[٢]

وذكر ابن هشام أن هذا المذهب هو الصحيح .[٣]

وكذا ابن مالك حيث قال في الخلاصة :-

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنا فلن يفندا[٤]

وقد نص ابن عقيل في شرح التسهيل[٥] على أن بعض المغاربة وافق الكوفيين في جواز الوجهين مع الجملة الاسمية، كما أن في كلام بعضهم الآخر أنه لا يجوز إعراب المضاف إلى الجملة الاسمية ، ثم قال :" وهذا لا يعرف من يقول به "[٦].

ونص الشاطبي على أن من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ ، فقوله صحيح جار على كلام العرب.[٧]

هذا ، ويحتج للكوفيين ومن وافقهم في تجويز البناء والإعراب بورود

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٨١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٨٠٩ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٣ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والأشموني ٢/ ٢٥٧.

(٣) ينظر مغنى اللبيب ص٤٨٨.

(٤) ينظر ألفية ابن مالك ص٣٧.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٥.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٥.

(٧) المقاصد الشافية ٤/ ٨٣.

الوجهين في كلام العرب نثراً ونظماً .(١)

أولاً من النثر :-

١- قوله تعالى : " قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم "(٢)، حيث قرئ برفع يوم ونصبه .(٣)

فأما قراءة الرفع فتوجيهها واضح ، وذلك بأن يكون قوله : (هذا يوم) مبتدأ وخبراً ، والجملة في محل نصب مقول القول ، وجملة (ينفع الصادقين صدقهم) في محل جر لكون يوم مضافاً إليها.

وأما قراءة النصب فيكون (يوم) خبراً عن هذا ، والجملة مقول القول كما في توجيه قراءة الرفع ، غير أن (يوم) بُنى على الفتح ؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت مصدرة بفعل معرب .(٤)

٢- قوله تعالى : " يوم لا تملك نفس لنفس شيئا "(٥)، حيث قُرئ برفع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٨ ، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، ومغني اللبيب ص٤٨٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٤ ، واللباب ٧/ ٦٢٦ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والأشموني ٢/ ٢٥٧ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٢) المائدة : ١١٩.

(٣) قرأ نافع وابن محيصن بنصب يوم وقرأ الباقون بالرفع . ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٢ ، والكشف لمكي ١/ ٤٢٣ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٦٣ ، وتفسير القرطبي ٨/ ٣٠٧ ، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، واللباب ٧/ ٦٢٦ ، والإتحاف ١/ ٥٤٦ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٦٣ ، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، واللباب ٧/ ٦٢٦ ، والإتحاف ١/ ٥٤٦ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٥) الانفطار : ١٩.

يوم ونصبه .[١]

فأما قراءة الرفع فتُوجَّه بأن يكون (يوم) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم[٢]، ووجَّه كل من الزمخشري[٣]، والبيضاوي[٤]، قراءة الرفع على الوجه المتقدم ، كما أجازا أن يكون (يوم) بدلاً من قوله (يوم الدين)[٥]المتقدم .

وأما قراءة النصب فعلى أن يكون (يوم) خبر مبتدأ محذوف كما في التوجيه الأول لقراءة الرفع غير أن (يوم) بُني على الفتح ؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت مصدرة بفعل معرب .[٦]

ثانياً من النظم :

(١) قول الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التوصل غير دان[٧]

---

(١) قرأ برفع يوم ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي وابن أبي أسحاق وعيسى وابن جندب ، والباقون بالنصب . ينظر الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٨٦ ، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٤٨ ، والدر المصون ١٠/ ٧١٣ ، والإتحاف ٢/ ٥٩٥ ، وروح المعاني ٣٠/ ٦٦.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٤٨ ، والدر المصون ١٠/ ٧١٣ ، واللباب ٢٠/ ٢٠٣ ، وروح المعاني ٣٠/ ٦٦.

(٣) ينظر الكشاف ٤/ ٢٢٩.

(٤) ينظر تفسير البيضاوي ٥/ ٤٦٢.

(٥) الانفطار : ١٨.

(٦) الدر المصون ١٠/ ٧١٣ ، واللباب ٢٠/ ٢٠٣ ، وروح المعاني ٣٠/ ٦.

(٧) البيت من الوافر ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (على حين التوصل) حيث رُوى (حين) بالفتح على البناء ، والجر على الإعراب على مذهب الكوفيين ومن وافقهم . =

(٢) قول الآخر :

ألم تعلمي ياعمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل[1]

فقد روى (على حين) في البيتين بالجر على الإعراب وبالفتح على البناء[2]، وقد خرَّج البصريون ما استدل به الكوفيون على ما يوافق مذهبهم ، وذلك كما يلي :-

(١) أما ما استدل به الكوفيون من قراءة النصب في " هذا يوم ينفع "[3]، فمُخرَّج على أن (يوم) معرب لا مبني ، وفتحتهُ علامةٌ للنصب ، وذُكر لنصبه عدة وجوه :

أ - أن يكون (يوم) منصوباً على الظرف ، وهو متعلق في الحقيقة بخبر المبتدأ وهو (هذا) ، والتقدير هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى واقع أو يقع يوم ينفع ، وتكون جملة (هذا يوم ينفع) محكية بـ(قال).

=ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٧ ، وشرح شذور الذهب ص١٠٥ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٢ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والهمع ٢/ ١٧١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٧.

(١) البيت من الطويل ، وهو لمويال بن جهم المدحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤.
والشاهد في قوله (على حين الكرام) حيث رُوى (حين) بالفتح على البناء ، والجر على الإعراب على مذهب الكوفيين ومن وافقهم.
ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٨ ، ومغني اللبيب ص٤٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٥ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٢ ، والهمع ٢/ ١٧١ ، والأشموني ٢/ ٢٥٧.

(٢) ينظر التصريح ٢/ ٤٢ ، والأشموني ٢/ ٢٥٧.

(٣) المائدة : ١١٩.

وعلى هذا الوجه تستوي القراءتان في المعنى .

ب - أن يكون (يوم) منصوباً على الظرف بـ(قال) ، ويكون (هذا) إشارة إلى المصدر ، فينصب على المصدرية أي قال الله هذا القول (يوم ينفع) أو يكون (هذا) إشارة إلى الخبر والقصص المتقدمة فيجري في نصبه خلاف : هل هو منصوب نصب المفعول به أو نصب المصادر ؟ ؛ لأنه متى وقع بعد الفعل ما يفهم كلاماً نحو : " قلت شعراً وخطبة " جرى فيه هذا الخلاف ، والتقدير على كل : قال الله هذا القول أو هذه الأخبار في وقت نفع الصادقين .[1]

ج - أن يكون (يوم) منصوباً على الظرف بقال ، ويكون (هذا) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره : كلام عيسى أو حق أو جزاء الصادقين أو نحو ذلك، فتكون هذه الجملة محكية (بقال) ، والتقدير : قال الله هذا كلام عيسى أو حق أو جزاء الصادقين يوم ينفع .[2]

د - أن يكون (يوم) منصوباً على أنه مفعول ثان (لقال) على أن يكون من إعمال القول عمل ظن مطلقاً في لغة بني سليم .

كما في قول الشاعر :

قالت وكنت رجلاً فطينا هذا لعمر الله إسرائينا[3]

---

(١) الكشاف ١/ ٨٥٦ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٦٣ ، وتفسير البيضاوي ٢/ ٣٨٥ ، والبحر المحيط ٤/ ٦٣، والدر المصون ٤/ ٥٢٠ ، واللباب ٧/ ٦٢٦ ، وحاشية الشهاب ٣/ ٥٩٣، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٢) حاشية الشهاب ٣/ ٥٩٣ ، وروح المعاني ٧/ ٧٢.

(٣) هذا رجز ، ولم أقف له على نسبة .=

(٢) وأما ما استدل به الكوفيون من قراءة النصب في "يوم لا تملك نفس لنفس شيئا"[١]، فمخرج على أن (يوم) معرب لا مبني وفتحته علامة للنصب ، وقد ذكر لنصبه عدة وجوه :-

أ - أن يكون (يوم) منصوباً على الظرفية ، ويتعلق بمحذوف خبراً عن مبتدأ محذوف ، والتقدير : الجراء كائن يوم لا تملك .[٢]

ب – أن يكون (يوم) منصوباً على الظرفية لفعل محذوف ، والتقدير : يشتد الهول يوم لا تملك.[٣]

ج - أن يكون (يوم) منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني أو يتجاوزون أو اذكر .[٤]

وقد اعترض ابن مالك على أن يكون (يوم) في هذه الآية منصوباً بتقدير أعني ، حيث قال : " ولا يقدر أعني ؛ لأن تقدير أعني لا يصلح إلا بعد ما لا يدل

=والشاهد فيه إجراء القول مجرى الظن مطلقاً على لغة بني سُليم ، فَنَصبَ (قال) مفعولين هما(هذا) ، (إسرائينا) ، ويروي (ورب البيت) مكان (لعمر الله).

ينظر البيت في سمط اللآلي ص٦٨١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٢ ، والتصريح ١/ ٢٦٤ ، والهمع ١/ ٥٠٣ ، والأشموني ٢/ ٣٧.

(١) الانفطار : ١٩.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٨٣ ، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٤٨.

(٣) حاشية الشهاب ٩/ ٤٣٨ ، وروح المعاني ٣٠/ ٦٦.

(٤) الدر المصون ١٠/ ٧١٣ ، واللباب ٢٠/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وحاشية الشهاب ٩/ ٤٣٨ ، والفتوحات الإلهية ٤/ ٥٠١ ، وروح المعاني ٣٠/ ٦٦.

على المسمى دلالة تعيين ، ويوم الدين دال على مسماه دلالة تعيين ، فتقدير أعني غير صالح .[1]

(٣) وأما استدلال الكوفيين بورود الإعراب والبناء في شعر العرب نظماً، فالاستدلال به غير مسلم ؛ لأنه محتمل لغير البناء ، وما في الشعر نادر محفوظ ، وأكثره لم يقع عليه القدماء لشدة بحثهم ، نص على هذا الشاطبي .[2]

الترجيح :-

ما سبق الاستدلال به نثراً من صحيح القراءات القرآنية المتواترة ، ونظماً من أشعار العرب يشهد للانتصار لمذهب الكوفيين وصحة جواز البناء والإعراب فيما أضيف من الظروف الزمانية إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب ، وأيضا فإن حمل قراءة من نصب (يوم) في الآيتين السابقتين على مذهب الكوفيين يؤدي إلى اتحاد هذه القراءة وقراءة الرفع في المعنى بخلاف ما ذكر من تخريجات لقراءة النصب على غير مذهب الكوفيين حيث يلزم على بعض تلك التخريجات مخالفة قراءة النصب لقراءة الرفع في المعنى ، والأصل الاتفاق في المعنى بين القراءات .[3]

وبعد ، فإن التمسك بمذهب البصريين مع ورود السماع بخلافه تكلف وتعصب معارَض بقوة الدليل ، وقد أشار ابن عقيل إلى هذا حيث قال : "والسماع ورد بالوجهين – يعني البناء والإعراب – وتأويله متكلَّف"[4].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٨١.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٨١ ، ٨٣.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٦٣ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٧.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٥.

المسألة السابعة

حكم الفصل بين المتضايفين

المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد ؛ لأنه يعرِّفه ، ويفصله من غيره ، أو يخصِّصه من بين سائر جنسه ، فالمضاف إليه منزَّل منزلة الجزء أو ما هو كالجزء من المضاف ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، ومن ثمَّ لم يجمع بين التنوين والإضافة ؛ لأن التنوين منتهي الاسم ، وفاصل له عما بعده ، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد ، فالاسمان المضاف أحدهما إلى الأخر كالشيء الواحد .(١)

فإذا كان شأن المضاف والمضاف إليه على ما ذكرنا ، فهل يجوز الفصل بينهما ؟ .

أقول : اختلف النحويون في ذلك على ما يلي :-

المذهب الأول : أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين مطلقاً إلا في الشعر خاصة ، وذلك أن المضاف إليه بمنزلة جزء من المضاف كما سبق ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نُزِّل منزلة الجزء منه ، كما هو مقتضي القياس .(٢)

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين الشيخ خالد الأزهري(٣)، والأشموني(٤)، ونسبه المرادي إلى أكثر البصريين(٥)، وذكر أبوحيان أنه مذهب

---

(١) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٨٩ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٢ ، والتصريح ١/ ٢٥٧ ، والهمع ٢/ ٤٣٢ .

(٣) التصريح ٢/ ٥٧ .

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٢٧٦ .

(٥) توضيح المقاصد ٢/ ٨٢٤ .

جمهور البصريين"[1]، وأما الرضى وابن هشام فقد نسباه إلى أكثر النحويين ."[2]

وممن ذهب إلى هذا أيضاً سيبويه حيث قال: " ولا يجوز يا سارق الليلةَ أهلِ الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور."[3]

وقال في موضع آخر : "فكما قَبُحَ أن تقول : لا مثل بها زيدٍ فتفصل ، قبُح أن تقول : لا يدي بها لك""[4] .

وكذا المبرد بيد أنه خصَّ الفصل في الشعر بالظرف."[5]

وأما ابن أبي الربيع فقد خصَّ الفصل في الشعر بالظرف والمجرور."[6]

ونص الرضى والسيوطي على أن مذهب يُونُس جواز الفصل بالظرف والمجرور غير المستقل في النثر ."[7]

المذهب الثاني : أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً نثراً ونظماً بالظرف والجار والمجرور وغيرهما ، وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين كل من أبي حيان"[8] والشيخ خالد الأزهري"والسيوطي."[9]

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

(٢) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦١ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٧٦ ، ١٧٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٩.

(٥) ينظر المقتضب ٤/ ٣٧٦.

(٦) البسيط ٢/ ٨٨٩.

(٧) ينظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦١ ، والهمع ٢/ ٤٣٣.

(٨) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

(٩) التصريح ٢/ ٥٧.

(١٠) الهمع ٢/ ٤٣١.

وأما ابن مالك فقد ذهب إلى جواز الفصل بين المتضايفين نظماً ونثراً في ثلاث صور :-

الأولى : فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف .

الثانية : فصل الوصف العامل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني.

الثالثة : فصل المضاف الذي لا يشبه الفعل عما أضيف إليه بالقسم أو بالشرط أو بإما .[1]

والحق – كما ذكر ابن هشام[2] – أن مسائل الفصل سبع، ثلاث منها جائزة في السَّعة وهي التي أجازها ابن مالك كما سبق :-

أ – ففصل المصدر المضاف إلى فاعله بمعموله مفعولاً نحو قراءة ابن عامر[3] "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم "[4] ببناء (زُيِّن) للمفعول ورفع (قتلُ) نائباً عن الفاعل ونصب (أولادهم) وهو مفعول (قتل) وجر (شركائهم) وهو فاعل (قتل) على أن يكون إضافة (قتل) إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، أو ظرفاً كقول بعضهم : تركُ يوما نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها .

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٨٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٣.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/ ١٥٠ وما بعدها.

(٣) ينظر نسبة القراءة إلى ابن عامر في الحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٠٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٨ ، والكشف لمكي ١/ ٤٥٣ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٤٩ ، ومفاتيح الغيب ١٣/ ٢١٧ ، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٠ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، والدر المصون ٥/ ١٦١ ، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٤٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٢ ، وروح المعاني ٨/ ٣٣.

(٤) الأنعام : ١٣٧.

ب – وفصل الوصف المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني كقراءة بعض السلف[١]: "فلا تحسبن الله مُخلِف وعدَهُ رُسُلِه"[٢] بإضافة (مخلف) إلى (رسله)، ونصب (وعده)، أو بظرفه كقوله – صلى الله عليه وسلم – : "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[٣].

ج – والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم نحو ما حكاه الكسائي من قول العرب : هذا غلامُ والله زيدٍ، وما حكاه أبوعبيدة، من قولهم : إن الشاة تسمع صوت – والله – ربِّها فتقبل إليه وتثغو .[٤]

والأربع الباقية من المسائل السبع تختص بالشعر وهي :-

أ–الفصل بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله :

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا[٥]

---

(١) ينظر نسبة هذه القراءة إلى بعض السلف في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ ، والدر المصون ٥/ ١٦٦ ، واللباب ٨/ ٤٤٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٥.

(٢) إبراهيم : ٤٧.

(٣) ينظر في تخريج هذا الحديث عمدة القارى في شرح صحيح البخاري – كتاب تفسير القرآن – سورة الأعراف – باب قوله تعالى : (قل ياأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا) الأعراف : ١٥٨ ، قال ابن مالك في شواهد التصحيح والتوضيح ص١٦٧ : " شاهد على جواز الفصل دون ضرورة ، بجار ومجرور ، بين المضاف والمضاف إليه ، إن كان الجار متعلقاً بالمضاف.

(٤) الدر المصون ٥/ ١٦٧ ، واللباب ٨/ ٤٤٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٣.

(٥) البيت من المنسرح ، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٨٥ ، والرواية فيه (أيامُ) بالرفع ، (ووالديه) بالياء.

والشاهد في قوله (أنجب أيام والداه) حيث فصل بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ) بفاعل (أنجب) وهو والداه ولم يكن معمولاً للمضاف .=

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، أو مفعولاً كقوله :-

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف"

أي تسقى ندى ريقتها المسواك، أو ظرفاً كقوله :-

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل"

= ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٩ ، والتصريح ٢/ ٥٨ ، والهمع ٢/ ٤٣٤ ، والأشموني ٢/ ٢٧٧.

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ١/ ١٧١ .

والشاهد في قوله (ندى المسواك ريقتها) حيث فصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها) بالمسواك وهو أجنبي لكونه مفعولاً (لتسقى).

ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٩٦ ، والتصريح ٢/ ٥٨ ، والهمع ٢/ ٤٣٢ ، والأشموني ٢/ ٢٧٧.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي حية النميري كما في الكتاب ١/ ١٧٩ ، والإنصاف ٢/ ٤٣٢ ، ولسان العرب مادة (عجم) ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩.

الشاهد في قوله (بكف يوماً يهودي) حيث فصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف وهو (يوماً) ولم يكن معمولاً للمضاف.

ينظر البيت في المحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠ ، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ، والهمع ٢/ ٤٣٢ ، والأشموني ٢/ ٢٧٨.

أي بكف يهودي يوماً .

ب – الفصل بفاعل المضاف كقوله :-

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب[1]

والأصل : ولا عدمنا قهر صب وجد .

ج – الفصل بنعت المضاف كقوله :-

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[2]

أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

د – الفصل بالنداء كقوله :-

كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصَامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجَامِ[3]

---

(١) هذا رجز ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (قهر وجد صب) حيث فصل بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صب) بفاعل المضاف وهو (وجد).

ينظر الرجز في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٩ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والهمع ٢/ ٤٣٤ ، والأشموني ٢/ ٢٧٩.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمعاوية بن أبي سفيان .

الشاهد في قوله (أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف (أبي) وبين المضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح).

ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٣١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٣٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٤ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والهمع ٢/ ٤٣٣.

(٣) هذا رجز ، ولم أقف له على نسبة .=

أي كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام .

وما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من تجويز الفصل بين المتضايفين في السَّعة على التفصيل المتقدم جائز بقياس ، فتقول : اعجبني ضربُ زيداً عمروٍ ، وقيامُ أمَامَك زيدٍ ، وتقول : هذا ضاربُ غداً زيدٍ ، وسيرُ يومَ الجمعة زيدٍ، وهذا معطي درهماً زيدٍ ، وإنما جاز القياس في هذا النمط لما ثبت فيه من السماع الذي يقاس على مثله .(١)

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا ، فاستحق الفصل بغير الأجنبي مزية تقتضي القول بجوازه .

ويسوِّغ ذلك أيضا كون الإضافة أصلها الرفع أو النصب ، فكان محصول هذا الفصل فصلاً بين فعل ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته ، فهو في الحقيقة تقديم مفعول على فاعل ، أو ظرف على مفعول ، فصار هنا الفصل كله كقولك : ضَرَبَ عمراً زيدٌ، ضربت اليوم زيداً ، ولا إشكال في جواز مثل هذا ، فهذه المسألة راجعة إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي .(٢)

=والشاهد في قوله (برذون أبا عصام زيد) حيث فصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بالنداء (أبا عصام).

ينظر الرجز في الخصائص ٢/ ٤٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٩ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٦ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٩ ، والتصريح ٢/ ٦٠ ، والهمع ٢/ ٤٣٣ ، والأشموني ٢/ ٢٧٨.

(١) المقاصد الشافية ٤/ ١٧٣ ، ١٧٤.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ١٧٨.

ومما يدل على صحة هذا المذهب أيضاً أنه ورد الفصل بالقسم بين الجار والمجرور فيما حكاه الكسائي من قولهم في الاختيار : اشتريته بوَاللهِ درهمٍ ، يريد اشتريته بدرهمٍ والله ، فإذا ورد هذا الفصل – والحرف أشد طلبا للاتصال بمجروره من الاسم – فالاسم أحرى بالجواز ، فتقول على هذا قياساً : رأيت غلام – والله – زيدٍ ، وأتيت بعد – لعمرو الله – عمروٍ .[1]

ووجه استسهال الأمر في الفصل بالقسم خصوصاً ، حتى لم يشترطوا فيه شرطاً ، أن العرب استعملته على جهة التأكيد زائداً على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه ، فكأنه لا فصل ثمَّة.[2]

وأيضاً إذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم: "هوَ غلامُ – إن شاء اللهُ – أخيكَ" يريدون : هو غلام أخيك إن شاء الله ، فأن يفصل بالمفرد أسهل.[3]

بقى أن نورد أمثلة لما ورد فيه الفصل بين المتضايفين مما لم يسبق التمثيل له من النظم :-

أ – فمثال فصل المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول قوله :-

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة[4]

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، وإبراز المعاني ص٤٦٥.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ١٨٣.

(٣) ينظر الدر المصون ٥/ ١٦٦ ، ١٦٧ ، واللباب ٨/ ٤٤٧.

(٤) هذا رجز ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (زج القلوص أبي مزاده) حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي) بالقلوص ، وهو معمول المضاف لكونه مفعولاً لـ(زج) وهو مصدر .=

والأصل زجَّ أبي مزادة القلوصَ .

ب – ومثال فصل الوصف المضاف إلى معموله بالظرف قوله :-

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرةً بعسيل[1]

والأصل كناحت صخرة يوماً .

ج – ومثال فصله عن معموله بالجار والمجرور قوله :-

لأنت معتاد في الهيجا مصابرة يصلي بها كل من عاداك نيرانا[2]

=ينظر الرجز في الحجة للقراء السبعة ٣/ ٤١٣ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠ ، والإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦١ ، وتفسير القرطبي ٩/ ٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، والدر المصون ٥/ ١٦٥ ، واللباب ٨/ ٤٤٦ ، والأشموني ٢/ ٢٧٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٤.

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة

والشاهد في قوله (كناحت يوما صخرة) حيث فصل بين المضاف (ناحت) والمضاف إليه (صخرة) بمعمول المضاف وهو (يوماً) لكونه ظرفا متعلقا بناحت .

ينظر البيت في لسان العرب مادة (عسل) ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٤ ، والدر المصون ٥/ ١٦٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٦٨ ، والتصريح ٢/ ٥٨ ، والهمع ٢/ ٤٣٢ ، والأشموني ٢/ ٢٧٧.

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (معتاد في الهيجا مصابرة) حيث فصل بين المضاف (معتاد) وهو وصف والمضاف إليه (مصابرة) بالجار والمجرور في (الهيجا) وهو معمول المضاف.

ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٦٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٧.

والأصل معتاد مصابرة في الهيجا .

د - ومثال فصله عن معموله بمفعوله الثاني قوله :-

مازال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج[1]

والأصل مانع المحتاج فضله .

هـ - ومثال الفصل بين المتضايفين بالفعل الملغي قوله :-

بأيِّ تراهم الأرضين حلوا أألدبران أم عسفوا الكفارا[2]

والأصل بأي الأرضين تراهم حلوا .

هذا ، ويختلف حكم الفصل بين المتضايفين تبعاً لاختلاف نوع الفاصل كما يلي :-

---

(١) البيت من الكامل ، ولم أقف له على نسبة .
والشاهد في قوله (مانع فضله المحتاج) حيث فصل بين المضاف (مانع) والمضاف إليه (المحتاج) بالمفعول الثاني وهو (فضله) لكونه معمولاً للمضاف وهو وصف يشبه الفعل.
ينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٨، والتصريح ٢/ ٥٨ ، والأشموني ٢/ ٢٧٦.

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف له على نسبة .
والشاهد في قوله (بأي تراهم الأرضين) حيث فصل بين المضاف (أي) والمضاف إليه (الأرضين) بالفعل الملغي (تراهم).
ينظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٣٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧٢ ، والتصريح ٢/ ٦٠ ، والهمع ٢/ ٤٣٤ ، والأشموني ٢/ ٢٧٩.

أ – فقد نص ابن مالك على أن الفاصل بينهما إذا كان منصوباً أو مجروراً معمولاً للمضاف جاز بغير ضعف ، ولم يختص بالشعر .[١]

ب – كما نص ابن مالك على أن الفصل بالأجنبي ضعيف سواء أكان فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً ، وذكر السيوطي أن الفصل بالمفعول والظرف الأجنبيين ضرورة .[٢]

ج – ونص ابن مالك أيضاً على أن الفصل بنعت المضاف ضعيف ، وأن الفصل بالنداء ضعيف ونادر .[٣]

د – وأما الرضى فقد نص على أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قلته وقبحه ، وأن الفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف ، وأن الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر .[٤]

الترجيح :-

وبعد عرض آراء النحويين في حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أقول : إن مذهب الكوفيين ومن وافقهم هو الصحيح[٥]؛ لورود الفصل في كلام العرب نظماً ونثراً ، أما النظم فلكثرته في أشعارهم ، وأما النثر فلوروده في قراءة أحد القراء السبعة وفي حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، ٣٧٤ ، والهمع ٢/ ٤٣٢.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥.

(٤) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦١.

(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

المنثور كما سبق ، ولا التفات إلى من طعن في قراءة ابن عامر ؛ لأن الغرض ليس تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة.[1]

ولأن الطريق إثبات حسن التراكيب بوقوعها في القرآن لا إثبات حسن ما وقع فيه بوقوعه في غيره .[2]

هذا ، ويجدر بالبحث أن يُورد موقف العلماء من قراءة ابن عامر المتقدمة فمنهم من طعن فيها وحكم عليها بالضعف ، ومنهم من انتصر لها ، وحكم عليها بالصحة والقبول ، وتفصيل ذلك فيما يلي :-

أولاً : ممن طعن في هذه القراءة :-

(١) أبوجعفر النحاس حيث قال : " فأما ما حكاه أبوعبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف ؛ لأنه لا يفصل ، فأما بالأسماء غير الظروف فلحنٌ "[3].

(٢) مكي ابن أبي طالب حيث حكم عليها بالضعف والبعد.[4]

(٣) الزمخشري حيث قال : " وأما قراءة ابن عامر ..... فشئ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ..... فكيف به في الكلام

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ٢/ ٥٤.

(٢) حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ٢/ ٢١٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٨.

(٤) ينظر الكشف ١/ ٤٥٤.

المنثور !، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته !، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء "[١].

(٤) البيضاوي حيث ذكر أن الفصل بين المتضايفين بالمفعول كما في قراءة ابن عامر ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر.[٢]

(٥) أبوغانم أحمد بن حمدان النحوي حيث قال : " قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية ، وهي زلة عالم ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ، ورد قوله إلى الإجماع ، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع ، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب ، وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأنه لا يفصل "[٣].

(٦) الرضى حيث قال : " والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل، أو يميناً أو غيرهما ، فقراءة ابن عامر ليست بذاك ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض النحويين الأصوليين "[٤].

ثانياً : ممن انتصر لهذه القراءة ورد على الطاعنين فيها :-

(١) الكسائي حيث نقل عن عبدالله بن ذكوان قوله : " سألني الكسائي عن هذا الحرف – وبلغه من قرائتنا ، يعني : (قتل أولادهم شركائهم) – فرأيته قد أعجبه "[٥].

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٤.

(٢) ينظر تفسير البيضاوي ٢/ ٤٥٦.

(٣) تفسير القرطبي ٩/ ٤٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦١.

(٥) اللباب ٨/ ٤٤٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٥ ، وإبراز المعاني ص٤٦٥.

(٢) أبوبكر الأنباري حيث قال : " هذه قراءة صحيحة – يعني قراءة ابن عامر – ، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم : " هو غلام – إن شاء الله – أخيك "، يريدون : غلام أخيك فأن يفصل بالمفرد أسهل "[١].

(٣) الكرماني حيث قال : " قراءة ابن عامر وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقوية في الرواية عالية "[٢].

(٤) القشيري حيث قال : " وقال قوم : هذا قبيح – أي قراءة ابن عامر – وهذا محال ؛ لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو الفصيح لا القبيح ، وقد ورد ذلك في كلام العرب، وفي مصحف عثمان : شركائهم " بالياء ، وهذا يدل على قراءة ابن عامر ، وأضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء ؛ لأن الشركاءهم الذين زينوا ذلك ، ودعوا إليه "[٣] .

(٥) ابن مالك حيث جعل قراءة ابن عامر أقوى الأدلة على أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جائز في الاختيار غير مختص بالاضطرار، قال : " لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدي بهم في الفصاحة ، كما يقتدي بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدا على ما

---

(١) الدر المصون ٥/ ١٦٦ ، ١٦٧ ، واللباب ٨/ ٤٤٧.

(٢) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ١/ ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، بتصرف ، ونقل عنه هذا أيضا في الدر المصون ٥/ ١٦٨ ، واللباب ٨/ ٤٤٩ ، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٩/ ٤٣.

وصفناه به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور :- أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ، الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه "[1].

وقال ابن مالك أيضاً في تقويته مذهب الكوفيين واختياره له :-

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر"[2]

(٦) أبوحيان حيث أورد كلام الزمخشري المتقدم في قراءة ابن عامر ثم رد عليه بقوله : " أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في كلام العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم "[3].

(٧) السمين الحلبي وابن عادل والشيخ زاده حيث ذكروا أن ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة : أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء وواثلة بن

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧.

(٢) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٧٩.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه ، وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وهشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه "[1].

(٨) السيد الشريف الجرجاني والشهاب الخفاجي والآلوسي حيث ذكروا في معرض ردهم على الزمخشري أنه ركبَ متن عمياء ، وتاه في تيهاء ، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غَلَّطَ ابن عامر في قرائته هذه ، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى ، فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد – صلى الله عليه وسلم فتغليظ شئ نتهل تغليظ لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – بل تغليظ لله – عز وجل – نعوذ بالله سبحانه من ذلك .[2]

وبعد ، فإن الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف جائز في النثر ، وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنثور مثله ، فلا يعول عليه ، لأنه نافٍ ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مقدم على النفي اتفاقاً ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب ، ولو أمة أو راعياً ، أنه استعمله في النثر أو في بيت مجهول القائل لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت تابعي عن الصحابة ، عمن لا ينطق عن الهوى – صلى الله عليه وسلم – فقد بطل زعمهم ، وثبتت قرائته سالمة من المعارض .[3]

---

(١) ينظر الدر المصون ٥/ ١٦٢ ، واللباب ٨/ ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، وحاشية الشيخ زاده ٢/ ٢١١.

(٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ٢/ ٥٣ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٤/ ١٣٨، وروح المعاني ٨/ ٣٣.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٤ ، وروح المعاني ٨/ ٣٣.

المسألة الثامنة:

هل تأتي النكرة عطف بيان للنكرة ؟

إذا كان عطف البيان سُمي بياناً ؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، نحو : " جاءني محمدٌ أبوسهل " فهل يتحقق هذا القصد إذا كان التابع والمتبوع في عطف البيان نكرتين ؟.

أقول : اختلف النحويون في ذلك على مذهبين ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول :- امتناع وقوع النكرة عطف بيان للنكرة فلا يكون عطف البيان إلا معرفة ، وكذا متبوعه لا يكون إلا معرفة.[1]

وممن نص على نسبة هذا المذهب إلى البصريين الشيخ أبوعلي الشلوبين حيث زعم أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان.[2]

وممن نسب هذا المذهب إلى البصريين أيضا أبوحيان[3]، والسيوطي[4]، وأما الشيخ خالد الأزهري[5] فقد نسبه إلى جمهور البصريين، ونص المكودي[6]، على أنه مذهب بعض البصريين، وأما ابن عقيل[7]، والشاطبي[8]، فقد ذكرا أنه مذهب أكثر النحويين .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣ ، والتصريح ٢/ ١٣١.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣.

(٤) الهمع ٣/ ١٣٢.

(٥) التصريح ٢/ ١٣١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك للمكودي ص٢٠٠.

(٧) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٤.

(٨) المقاصد الشافية ٥/ ٤٦.

وعن بعض البصريين أن عطف البيان يختص عندهم بالعلمِ اسماً ، أو كنية أو لقبا، نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وهذا هو الأكثر في عطف البيان .(١)

وممن وافق البصريين ابن يعيش حيث ذهب إلى أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف(٢)، واحتج هؤلاء لمذهبهم بأن عطف البيان بيان كاسمهِ ، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها ؛ لأنها مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول .(٣)

المذهب الثاني :- جواز وقوع النكرة عطف بيان للنكرة ، فيجوز أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، ومما حُمِلَ على ذلك قوله تعالى : " يوقد من شجرة مباركة زيتونة "(٤)، فالظاهر أن يكون قوله (زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة) ، وهما نكرتان ، وقوله تعالى : "ويسقى من ماء صديد"(٥)، (فصديد) عطف بيان لـ(ماء) وهما نكرتان ، وتنكيرهما قليل بالنسبة لتعريفهما(٦).

وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين كل من المرادي(٧)، وأبي حيان(٨)،

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٨٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٢.

(٣) التصريح ٢/ ١٣١ ، والهمع ٤/ ١٣٢ ، وحاشية الصبان ٣/ ٨٦.

(٤) النور : ٣٥.

(٥) إبراهيم : ١٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣ ، والمساعد ٢/ ٤٢٤ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٧ ، والتصريح ٢/ ١٣١.

(٧) توضيح المقاصد ٣/ ٩٨٩.

(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣.

والشيخ خالد الأزهري[١]، والسيوطي[٢]، والأشموني[٣].

وأما ابن عقيل فقد نسبه في شرح التسهيل إلى بعض الكوفيين.[٤]

وممن ذهب إلى هذا أيضاً من البصريين الفارسي وابن جني[٥].

وإلى هذا أيضاً ذهب جماعة من المتأخرين ، منهم الزمخشري[٦]، حيث أعرب (صديد) عطف بيان لـ(ماء) في قوله تعالى : "ويسقى من ماء صديد"[٧].

وكذا ابن عصفور حيث نص على أن عطف البيان قد يكون في النكرات.[٨]

ومنهم ابن مالك أيضاً حيث قال في الكافية الشافية :

فاجعلها في العرف والنكر سوا نحو : "ذكرت الله في الوادي طوى"
كذا اكسني ثوباً قميصاً واسقني شرباً نبيذاً أو حليباً يشفني"[٩]

وقال في الخلاصة :-

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين"[١٠]

---

(١) التصريح ٢/ ١٣١.
(٢) الهمع ٣/ ١٣٢.
(٣) شرح الأشموني ٣/ ٨٦.
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٤.
(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٨٩ ، والتصريح ٢/ ١٣١ ، والهمع ٣/ ١٣٢.
(٦) الكشاف ٢/ ٣٧١.
(٧) إبراهيم :١٦.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤.
(٩) الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١١٩٠.
(١٠) ألفية ابن مالك ص٤٧.

وإنما خالف ابن مالك مذهب البصريين ولم يرتضه ؛ لأنه مرجوح من جهة القياس والسماع :-[1]

(١) أما القياس فإن الحاجة إلى البيان في النكرة أشد منها في المعرفة ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام بحق الأصل ، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، وبعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبين غير الأخص ، فتخصيص عطف البيان بالمعارف خلاف مقتضى القياس ، وأيضا فإن عطف البيان كالنعت ، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق ، والنعت في النكرة سائغ اتفاقاً ، فينبغي أن يكون الأمر كذلك في عطف البيان .

(٢) أما السماع فقد ورد عطف البيان مع كون التابع والمتبوع نكرتين ، وذلك في قراءتين :-

أ – قوله تعالى : "ففدية طعام مسكين"[2]، حيث قرئ بتنوين (فدية) ورفع (طعام).[3]

ووجه رفع "طعام" في هذه القراءة على أن يكون عطف بيان لـ(فدية) ، وهما نكرتان، وقيل : رفع على البدلية من (فدية)، وقيل : رفعه على أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير هي طعام .[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٦ ، والتصريح ٢/ ١٣١ ، والهمع ٣/ ١٣٢ ، وحاشية الصبان ٣/ ٨٦.

(٢) البقرة : ١٨٤.

(٣) قرأ نافع وابن ذكوان "فدية طعام" بإضافة فدية إلى طعام دون تنوين ، وقرأ الباقون بتنوين(فدية) ورفع (طعام) ، ينظر الكشف لمكي ١/ ٢٨٢.

(٤) ينظر الكشف لمكي ١/ ٢٨٢ ، والتبيان للعكبري ١/ ٨١ ، والبحر ٢/ ٣٧ ، والدر المصون ٢/ ٢٧٤ ، واللباب ٣/ ٢٦٩ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٠.

ب – قوله تعالى : "أو كفارة طعام مساكين"(١)، حيث قرئ بتنوين (كفارة) ورفع (طعام).(٢)

ووجه رفع (طعام) في هذه القراءة على أن يكون عطف بيان لـ(كفارة)، وهما نكرتان ، وقيل : رفعه على البدلية من (كفارة) ، وقيل : رفعه على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير هي طعام(٣).

الترجيح :-

بعد عرض آراء النحويين في مجئ عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وما استدل به أصحاب كل مذهب . أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم هو الصحيح كما نص عليه السيوطي(٤)، وينبغي أن ينتصر له ويحكم بقبوله ؛ لاعتماد أصحابه على أدلة قوية قياساً كما سبق بيانه وسماعاً حيث استشهدوا بورود ذلك في بعض القراءات القرآنية المتواترة ، ولا التفات إلى ما ذكره البصريون من تخريج ما استدل به الكوفيون على أنه من قبيل البدل(٥)، حيث نص النحويون على أن كل ما صلح أن يكون عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً إلا في مسائل، يرجع إليها في مظانها(٦)، وما استشهد به الكوفيون ليس من هذه المسائل .

---

(١) المائدة : ٩٥.

(٢) قرأ نافع وابن عامر بإضافة (كفارة) إلى (طعام) بلا تنوين ، وقرأ الباقون بتنوين (كفارة) ورفع (طعام) ، ينظر الكشف لمكي ١/ ٤١٨.

(٣) الكشف لمكي ١/ ٤١٨ ، ٤١٩ ، وتفسير البيضاوي ٢/ ٣٦٨ ، والبحر ٤/ ٢٠ ، ٢١ ، والدر المصون ٤/ ٤٢٢ ، واللباب ٧/ ٥٢٥.

(٤) الهمع ٣/ ١٣٢.

(٥) التصريح ٢/ ١٣١ ، والأشموني وحاشية الصبان ٣/ ٨٦.

(٦) ينظر التصريح ٢/ ١٣٢ ، ١٣٣، والهمع ٣/ ١٣٣ ، ١٣٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨.

المسألة التاسعة

هل يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؟

الضمير المتصل المجرور قد يكون مجروراً بحرف جر كقوله تعالى : " فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً "[1]، وقد يكون مجروراً بالإضافة كقوله تعالى : " قالوا نعبد إلهك وإله آبائك "[2]، فإذا عطف على هذا الضمير، فهل يلزم إعادة الجار مع المعطوف كما سبق أو يجوز العطف دون إعادة الجار ؟.

أقول: إن النحويين اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب نفصلها في ما يلي :-

المذهب الأول :- أنه إذا عطف على الضمير المتصل المجرور وجب إعادة الجار، فإذا قلت : مررت بك ، فأردت العطف عليه قلت : وبزيدٍ وهو الأكثر ، سواء أكان المعطوف عليه مخفوضاً بحرف نحو قوله تعالى : " قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب"[3]، " وعليها وعلى الفلك تحملون "[4]، " ومنك ومن نوح "[5]، أم كان مجروراً بالإضافة كقولك : جلست عندك وعند زيد ، وأعجبني خروجك وخروج زيد ، ولا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مع المعطوف إلا في ضرورة الشعر .[6]

---

(١) فصلت : ١١.

(٢) البقرة : ١٣٣.

(٣) الأنعام : ٦٤.

(٤) المؤمنون : ٢٢.

(٥) الأحزاب : ٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٥ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٥، ١٥٦ ، والتصريح ٢/ ١٥١ ، والأشموني ٣/ ١١٤.

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين أبوالبركات الأنباري[١]، وابن أبي الربيع[٢]، والشاطبي[٣].

ونسبه إلى جمهور البصريين المرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، في شرحه للتسهيل، والسيوطي[٦]، والأشموني[٧].

ونص ابن عقيل في شرح الألفية على أنه مذهب جمهور النحاة.[٨]

وأما ابن مالك فقد ذكر في شرح الكافية الشافية أنه مذهب جميع النحويين إلا يونس والفراء.[٩]

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي :-

أ—أن ضمير الجر معاقب للتنوين ومشابه له لكون كل منهما على حرف واحد، ويكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف، فكما لا يجوز العطف على التنوين لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الجار.

ب- أن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه.[١٠]

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٥.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ ١٥٦.

(٤) توضيح المقاصد ٣/ ١٠٢٦.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠.

(٦) الهمع ٣/ ١٨٩.

(٧) شرح الأشموني ٣/ ١١٤.

(٨) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦.

(١٠) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، ١٢٤٧، وشواهد التوضيح والتصحيح في مشكلات الجامع الصحيح ص٥٣.

ج- أن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل ؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميراً أو ظاهراً ، فكره العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فمن ثمَّ لم يجز ، إذا عطفت المضمر على المجرور ، إلا بإعادة الجار أيضا .(١)

وقد رد ابن مالك الحجتين الأوليين بقوله : " والحجتان ضعيفتان ، أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف ، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع ، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه ؛ لأن التوكيد لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فالعطف عليه أسوة بهما ، وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز : رُبَّ رجل وأخيه ..... ولا : كم ناقة لك وفصيلها ..... ولا : زيد وأخوه منطلقان ، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطفت عليه كثيرة وكما لا يمتنع فيها العطف لا يمتنع في : مررت بك وزيد ، ونحوه "(٢).

المذهب الثاني :- أنه يجوز العطف على المجرور المتصل دون إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : مررت بك أنت وزيد ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع ، وهو مذهب الجرمي والزيادي.(٣)

---

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤٤ ، وحاشية الصبان ٣/ ١١٤.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح في مشكلات الجامع الصحيح ص٥٣ ، ٥٤.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٠٢٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠ ، والهمع ٣/ ١٩٠ ، والأشموني ٣/ ١١٦.

وقد أورد الرضى هذا المذهب ونسبه إلى الجرمي وحده ثم قال : " وليس بشئ ؛ لأنه لم يسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف.[1]

المذهب الثالث :- أن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مع المعطوف جائز مطلقاً ، سواء أكد الضمير المجرور بضمير منفصل أو لم يؤكد، فتقول : مررت بك وزيدٍ ، وإلى هذا ذهب الكوفيون ويونس والأخفش .[2]

وهذا المذهب هو المختار عند ابن مالك ، فقد قال في التسهيل : " وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار ولم تلزم "[3].

وقال في الخلاصة :-

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا[4]

واحتج أصحاب هذا المذهب ، بأنه قد ورد العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مع المعطوف في كلام العرب نثراً ونظماً .

١- فمن ورود ذلك في النثر :-

---

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٣٦.

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٣٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٠٢٦ ، والمساعد ٢/ ٤٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٩ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٦ ، والتصريح ٢/ ١٥١ ، والهمع ٣/ ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤.

(٣) تسهيل الفوائد ص١٧٧.

(٤) ألفية ابن مالك ص٤٣.

أ – قراءة حمزة : " تساءلون به والأرحام"[1] بخفض الأرحام[2]عطفاً على الضمير المتصل المجرور في (به) وهو الهاء دون إعادة الباء مع المعطوف.

ب - ما حكاه قطرب عن العرب من قولهم :" ما فيها غيرُه وفرسِه ، بخفض فرس عطفاً على محل الضمير في غيره "[3].

٢- ومن ورود ذلك في النظم :-

أ–قوله :-

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[4]

فـ(الأيام) معطوف على الضمير المجرور في (بك) ، ولم يُعد معه الجار.

---

(١) النساء : ١.

(٢) القراءة للمذكورة لحمزة ، ووافقه المطوعي ، ينظر الكشف لمكي ١/ ٣٧٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٠٢،٥٠١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠ ، ٤٧١ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٧ ، والتصريح ٢/ ١٥٢ ، والهمع ٣/ ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ١١٥.

(٤) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (فما بك والأيام) حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) دون إعادة الجار.

ينظر البيت في الكتاب ٢/ ٣٩٢ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨ ، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٣٦ ، وشرح الجمل ١/ ٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٠٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٠ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٩ ، والهمع ٣/ ١٨٩.

ب- وقول الآخر :-

تعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والكعب غوط نفانف[1]

فـ(الكعب) معطوف على الضمير المجرور في (بينها) ، ولم يُعد معه الجار.

ج – وقول الثالث :-

أكر على الكيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها[2]

فـ(سواها) معطوف على الضمير المجرور في (فيها) ، ولم يُعد معه الجار.

الترجيح :-

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص٧٥ . برواية : منا تنائف ، مكان : غوط نفانف .

والشاهد في قوله (فما بينها والكعب) حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها)دون إعادة الجار .

ينظر البيت في الحيوان ٦/ ٤٩٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٧٩ ، وشرح الجمل ١/ ٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ١١٥.

(٢) البيت من الوافر ، وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨ .

والشاهد في قوله (فيها أم سواها) حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) دون إعادة الجار.

ينظر البيت في الإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، و شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٩.

وبعد عرض مذاهب النحويين في حكم العطف على الضمير المجرور أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارهو الصحيح ، لورود ذلك في كلام العرب نثراً ونظماً .[1]

ولا التفات إلى من طعن في القراءة المتقدمة كالمبرد[2]، والزجاج[3]، وأبي العلاء المعري[4]، والزمخشري[5]، وابن عطية[6]، وغيرهم ؛ لأن مثل هذا مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فمن رد ذلك ، فقد رد على النبي – صلى الله عليه وسلم – واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يُقلَّد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإن العربية تتلقى من النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يشك أحد في فصاحته – صلى الله عليه وسلم – "[7].

وكذلك فإن رد قراءة حمزة المتقدمة جسارة قبيحة لا تليق بقراءة متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بغير واسطة ، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب ، وحمزة بالرتبة

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠.

(٢) ينظر الكامل في اللغة والأدب ٣/ ٣٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦.

(٤) رسالة الغفران ص١٧٠.

(٥) الكشاف ١/ ٤٩٣.

(٦) المحرر الوجيز ٢/ ٥.

(٧) نقل ذلك القرطبي عن أبي نصر القشيري ، ينظر تفسير القرطبي ٦/ ١٠.

السَّينة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة ، فهو من القراء السبعة ، ولم يأت بها من عند نفسه، فقد أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش وحمدان بن أعين ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق ، كما كان حمزة ورعاً ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنه ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم سفيان الثوري والحسن بن صالح ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبوالحسن الكسائي .(١)

وأما ما ذُكر في تخريج القراءة المتقدمة على غير العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من أن الواو للقسم ويكون جوابه (إن الله كان عليكم رقيبا) أو أن يكون (الأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها أي و(بالأرحام) فحذفت لدلالة الأولى عليها ، فهذا عدول عن الظاهر ؛ لأنه لو كانت الواو في (والأرحام) للقسم لكان من قبيل قسم السؤال ، إذ إن قبله " واتقوا الله الذي تساءلون به " ، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، ولأن في هذا التخريج مخالفة لما صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من قوله " من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"(٢)، ولأن حذف الجار وبقاء عمله ليس مقيساً إلا مع أنْ وأنَّ .(٣)

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩ ، واللباب ٦/ ١٤٦ ، ١٤٧.

(٢) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ، باب كراهية الحلف بغير الله.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨ ، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٣٦ ، وشرح الجمل ١/ ٢٤٤ ، وتفسير القرطبي ٦/ ٩ ، ١٠، ١١ ، وحاشية الصبان ٣/ ١١٥.

وقيل : هو إقسام بالرحم على معنى اتقوا الله وحق الرحم ، كما تقول : افعل كذا وحق أبيك، فيكون سبحانه قد أقسم بالأرحام كما أقسم بمخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لها حتى قرنها بنفسه.(١)

وأما ما حكم به على ورود العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في أشعار العرب من أنه من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه فمردود بأن ذلك الوارد جملة من النظم المنقول عن الثقات ثابتا غير نادر ، فلابد من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو المتبع.(٢)

وليس من نافلة القول أن أزيل هذه المسألة بقول أبي حيان : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"(٣).

---

(١) تفسير القرطبي ٦/ ١١.

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٤ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٦٠.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

المسألة العاشرة

هل تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؟[١]

إذا أريد توكيد الفعل الذي لحق آخره ألف سواء كانت تلك الألف ضميراً أو علامة بنون التوكيد الشديدة ، قيل : اضربانِّ ، ولتضربانِّ ، وهل تخرجنانِّ ياهندات؟ بإلحاق نون التوكيد الثقيلة بعد الألف وإنما كسرت هنا تشبيهاً لها بنون التثنية في (ضَارِبَانِ) ؛ لكونها زائدة بعد ألف زائدة كما كانت في التثنية كذلك .[٢]

وإذا كان الأمر كذلك مع نون التوكيد الثقيلة ، فهل تحمل نون التوكيد الخفيفة على الثقيلة في هذا الحكم ، فيجوز إلحاقها الفعل الذي آخره ألف ، أو يمتنع ذلك ؟.

أقول إن النحويين اختلفوا في هذا على مذهبين ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول :- أنه لا يجوز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف ، فلا تقول : اضربانْ ولا اضربنانْ ياهندات .[٣]

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين ويونس أبوالبركات الأنباري[٤]، والأشموني.[٥]

---

(١) سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء . ينظر شرح الأشموني ٣/ ٢٢٤.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ٥٦٢ ، ٥٦٦ ، وشرح المكودي على الألفية ص٢٣٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٥٠ ، وشرح المفصل ٩/ ٣٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢٤.

(٤) الإنصاف ٢/ ٦٥٠.

(٥) شرح الأشموني ٣/ ٢٢٤.

وهو مذهب الخليل أيضا ، نقل ذلك عند سيبويه حيث قال : " وقال الخليل : إذا أردت الحقيقة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترِد الحقيقة في فعل الاثنين في الوصل والوقف ؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم ، ولا تحذف الألف ، فيلتبس فعل الواحد والاثنين . وذلك قولك : اضربَا وأنت تريد النون ، وكذلك لو قلت : اضربَانِي واضربَا نُعمانَ لا تَرُدَّنَّ الخفيفة "[1].

وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى سيبويه والكسائي .[2]

واحتج أصحاب هذا المذهب بأننا لو أدخلنا نون التوكيد الخفيفة في الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين فإن نون الرفع التي هي علامة الإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله ، وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت ألف الاثنين فلو أدخلنا عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقر النون ساكنة .

وباطل أن تحذف ألف الاثنين ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد وباطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ؟!.

وباطل أن تقر النون ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغما في مثله نحو : دابَّةٌ وضالَّةٌ ومُدْيَقٌّ وأُصَيْمٌّ ، ونحو ذلك ، فبطل إدخال نون التوكيد الخفيفة في الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين لوجود هذه المحترزات.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٥.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٨٨.

كما أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة في الفعل المضارع المسند إلى نون جماعة النساء ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخلُ :-

إما أن تبين النونين مظهرتين، أو تدغم إحداهما في الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول : يفعلنان ، وباطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين وذلك لا يجوز ، وباطل أن تدغم إحداهما في الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة والمدغم كذلك ، فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان يؤدي إلى اللبس أيضاً ؛ لأنه لا يخلو إما أن تحرك اللام بالفتح أو بالضم أو بالكسر ، فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة نحو : تضربنَّ يارجل ، وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع نحو : تضربُنَّ يا رجال ، وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة نحو : تضربنَّ يا امرأة ، فبطل تحريك اللام ، ويبطل كذلك أن تلحق الألف للفصل بين النونين ؛ لأنه لا يخلو إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف .

وباطل أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ؛ لأنها تجري مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وباطل أن تترك النون ساكنة مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير طريقه الجائز ؛ لأن الساكن الثاني غير مدغم ؛ ولأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم وذلك لا يجوز ، وإذا ثبت هذا فلسنا مضطرين إلى إدخال نون التوكيد الخفيفة على صورة لم تنقل عن أحد من العرب ونخرج بها عن منهاج كلامهم .[1]

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٥٢ ، ٦٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٤٣ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٣.

المذهب الثاني :- جواز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ، فتقول : اضرباْ، اضربنَانْ يافتيات ، ونون التوكيد هذه إما أن تبقى ساكنة عندهم ، وهو المرويّ عن يونس[1]؛ لأن الألف قبلها ، كالحركة لما فيها من المدة ، وإما أن تحرك بالكسر للساكنين .[2]

وذكر ابن عقيل أن كسر النون واجب عند يونس .[3]

وظاهر كلام سيبويه – كما ذكر المرادي – أن في كلام بعضهم أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة[4]، ونص عبارته في الكتاب " وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيداً واضربْنانْ زيداً ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"[5].

وقد نسب هذا المذهب إلى يونس والكوفيين أبوالبركات الأنباري[6]، وابن يعيش[7]، والرضى[8]، وابن مالك[9]، وابن الناظم[10]، وابن عقيل في شرح

---

(١) ويؤيد هذا ما رواه الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر أنه قرأ (ولا تتبعان) "يونس : ٨٩" ، بتخفيف التاء وسكون النون . ينظر البحر المحيط ٥/ ١٨٧ .

(٢) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٤٣ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، والأشموني ٣/ ٢٢٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٣١٦.

(٤) توضيح المقاصد ٤/ ١١٨٤ .

(٥) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٦) الإنصاف ٢/ ٦٥٠.

(٧) شرح المفصل ٩/ ٣٨.

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٩٢ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٨ .

(١٠) شرح الألفية ص٢٤٣.

التسهيل[١]، والشاطبي[٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]، والأشموني[٤].

وذكر أبوحيان أنه مذهب يونس والفراء، وأما صاحب الإتحاف فقد ذكر أنه مذهب الفراء .[٥]

واحتج هؤلاء لمذهبهم بالقياس والسماع :-

(١) أما القياس فأمران :-

أ – أن نون التوكيد الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .[٦]

ب- أن نون التوكيد الخفيفة دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ(إما) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع ، فكذلك يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة، قصارى ما يقال فيه إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب - ؛ لأن الألف فيها فرط مدٍّ ، والمدُّ يقوم مقام الحركة – وقد قرأ نافع – وهو أحد أئمة القراء السبعة - : " إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي "[٧] بسكون الياء من (محياى) وصلاً[٨]، فجمع بين الساكنين ، وهما الألف والياء ، فكذلك هاهنا.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٧٤ ، ٦٧٥.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ٥٦٤.

(٣) التصريح ٢/ ٢٠٧.

(٤) شرح الأشموني ٣/ ٢٢٤.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥/ ١٨٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١١٩.

(٦) الإنصاف ٢/ ٦٥٠ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٤.

(٧) الأنعام : ١٦٢.

(٨) القراءة المذكورة لقالون عن نافع ولورش الوجهان عنه ، وأيضا هي قراءة أبي جعفر والأزرق بخلفٍ عنه أيضا ، ينظر الكشف لمكي ١/ ٤٥٩ ، والإتحاف ٢/ ٤٠.

ولا يجوز أن يقال : إنما تجمع حرفان ساكنان في الوصل ، إذا كان الثاني منهما مدغماً في مثله نحو : دابَّة ، شابَّه ، وأصيمَّ تصغير أصمّ ؛ لأننا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام نحو قولك : اضربانْ نعمانَ واضربانِّيْ ، فالنون الأولى في قولك : اضربانْ نعمانَ، نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية نون (نعمانْ) وكذلك النون الأولى في قولك : (اضربانِّي) نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية نون الوقاية ، فينبغي أن تجيزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نون مشددة ، كقول الله تعالى : " فاستقيما ولا تتبعانِّ سبيل اللذين لا يعلمون "(١)، في قراءة السبعة ما عدا ابن عامر(٢)، فلما لم يجز البصريون ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه.(٣)

(٢) وأما السماع :- فقد استدلوا بوقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين في الفعل المضارع ، وذلك في قراءتين قرآنيتين هما :-

أ – قوله تعالى : " فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون "(٤)، حيث قرئ بتخفيف النون مكسورة (٥)، وخرجوا هذه القراءة على أن النون المكسورة الواقعة بعد ألف الاثنين في (تتبعان) هي نون التوكيد الخفيفة ، وكُسِرَت لالتقاء الساكنين .(٦)

---

(١) يونس : ٨٩.

(٢) قراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان عنه ورواية الداجوني عن أصحابه عن هشام عن ابن عامر بنون خفيفة مكسورة بعد الألف ، والباقون بنون مشددة مكسورة ، ينظر الكشف لمكي ١/ ٥٢٢، والإتحاف ٢/ ١١٩.

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٥٠ ، ٦٥١ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، والتصريح ٢/ ٢٠٧.

(٤) يونس : ٨٩.

(٥) سبق تخريج هذه القراءة في هذا البحث ص .

(٦) ينظر الكشف لمكي ١/ ٥٢٢ ، والدر المصون ٦/ ٢٦٢ ، والإتحاف ٢/ ١١٩.

ب – قوله تعالى : " فدمرناهم تدميراً "(١)، حيث قرئ (فَدَمَّرَانِهِمْ) بصيغة الأمر المسند إلى ألف الاثنين بعده نون مكسورة(٢)، وخرجوا هذه القراءة على أن هذه النون الواقعة بعد ألف الاثنين في (دَمِّرِانِهِمْ) هي نون التوكيد الخفيفة ، وكسرت لالتقاء الساكنين .(٣)

هذا ، وقد خرجت قراءة تخفيف النون في (ولا تتبعان) على وجوه أخرى غير ما ذكرناه استدلالاً لمذهب الكوفيين ، وهي :-

١- أن تكون (لا) نافية والنون الواقعة بعد الألف علامة الرفع، وهذه الجملة :-

أ– إما أن تكون في موضع نصب حالية على تقدير مبتدأ قبلها فتكون جملة اسمية ؛ لأن المضارع المنفي (بلا) كالمثبت في كونه لا تباشره واو الحال.

ب- وإما أن يكون هذا النفي في معنى النهي كقوله تعالى : " لا تعبدون إلا الله "(٤)، و " تؤمنون بالله ورسوله "(٥)، وجملة (ولا تتبعان) معطوفة على قوله (فاستقيما) ، وجملة (لا تتبعان) وإن كانت خبرية لفظاً إلا إنها طلبية معنى ؛ لأن المراد منها النهي ، والنهي المخرج بصورة الخبر أبلغ من النهي المخرج بصورته .

---

(١) الفرقان : ٣٦.

(٢) لم أقف لهذه القراءة على نسبة ، وقد ذكروها ابن جني في المحتسب ٢/ ١٢٢ مروية عن أبي حاتم غير معزوة إلى أحد ، وذكرها ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢/ ٢٠٧ ، والأشموني ٣/ ٢٢٤.

(٣) المحتسب ٢/ ١٢٣ ، والدر المصون ٦/ ٢٦٢ ، وروح المعاني ١١/ ١٧٥.

(٤) البقرة : ٨٣.

(٥) الصف : ١١.

ج – وإما أن تكون جملة (ولا تتبعان) خبراً محضاً مستأنفاً ، لا تعلق له بما قبله ، والمعنى : أنهما أخبرا بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون .

٢- وقيل : إن النون في (ولاتتبعان) أصلها التشديد ، وإنما خففت للثقل فيها كقولهم : (رُبَّ) بالتشديد و(رُبَ) بالتخفيف.(١)

الترجيح :-

وبعد عرض آراء النحويين في حكم وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف وعرض أدلة المجوزين والمانعين ، أرى أن ما ذهب إليه يونس والكوفيون من جواز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف هو الصحيح ، ولا فرق في ذلك بين الألف الفاصلة ، وهي الواقعة بعد نون النسوة ، وكذا ألف الاثنين.(٢)

وإذا كان أبوالبركات الأنباري(٣)، قد أفاض في تضعيف مذهب الكوفيين ويونس وإبطال ما احتجوا به وألمح إلى ضعف قراءة ابن عامر حيث ذكر أنه تفرد بها وأن باقي القراء السبعة على خلافها ، وأيضاً إذا أمكن إيجاد وجوه تُحمل عليها هذه القراءة غير ما ذكره الكوفيون ويونس كما سبق ، فكيف يمكن تخريج قراءة (فدمِّرَانِهِمْ) على غير ما أجازه الكوفيون ويونس من حمل هذه النون على نون التوكيد الخفيفة ، وقد استدل بها ابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري ، والأشموني ، تعضيداً لمذهب الكوفيين ويونس .(٤)

---

(١) الكشف لمكي ١/ ٥٢٢ ، والبحر المحيط ٥/ ١٨٨ ، والدر المصون ٦/ ٢٦٢ ، والإتحاف ٢/ ١١٩ ، وروح المعاني ١١/ ١٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/ ١١٨٤ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٦٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٨ ، والتصريح ٢/ ٢٠٧ ، والأشموني ٣/ ٢٢٤.

ومما يرجح أن النون الخفيفة المكسورة في القراءتين السابقتين هي للتوكيد أن قراءة العامة في آية يونس بتشديد النون التي للتوكيد وأن آية الفرقان قد روى عن علي – كرم الله وجهه – قرائتها (فدَمَّرَانِّهِمْ) بنون التوكيد الثقيلة بعد الألف ، وتوافق القراءات أولي من اختلافها.(١)

(١) الدر المصون ٦/ ٢٦٢ ، ٨/ ٤٨٣ ، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٤٠١ ، ١٤/ ٥٣.

المسألة الحادية عشرة

نصب المضارع بعد فاء السببية[١] المسبوقة بالترجي

إذا وقع المضارع بعد فاء السببية وقد سُبِقَتْ بأداة ترجٍ ، فهل يجوز نصب المضارع بعد فاء السببية لكونها واقعة في جواب الترجي أو لا ؟

أقول : اختلف النحويون في هذا على مذهبين ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول :- أنه لا يجوز نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالترجي ؛ لأنه لا جواب له إذ إن الترجي في حكم الواجب.[٢]

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين ابن الناظم[٣]، والمرادي[٤]، وأبوحيان[٥]، والشيخ خالد الأزهري[٦]، والسيوطي[٧]، والأشموني[٨].

المذهب الثاني :- جواز نصب المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي، وذلك على أن يكون للترجي جواب؛ لأنه غير واجب كالأمر والنهي، فينصب المضارع في جوابه بعد الفاء كما نصب بعد الأمر والنهي، أو يكون على

---

(١) لم يسمع النصب بعد الواو المسبوقة بالرجاء ، ينظر حاشية الصبان ٣/ ٣١٢ ، وقال أبوحيان : " ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التخصيص ولا الرجاء ، ولا ينبغي أن يقدم عليه إلا بسماع " ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٨٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣ ، ٣٤ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٣٣ ، ٣٤.

(٤) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٧٣.

(٦) التصريح ٢/ ٢٤٣.

(٧) همع الهوامع ٢/ ٣٠٩.

(٨) شرح الأشموني ٣/ ٣١٣.

تشبيه الترجي بالتمني إذ كان كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه ، والفرق بينهما أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الوصول إليه .[1]

وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين ابن يعيش[2]، وابن الناظم[3]، وأبوحيان[4]، وابن هشام[5]، وابن عقيل[6]، والسيوطي[7].

وقد نص الفراء على جواز نصب المضارع بعد فاء السببية إذا وقع في جواب (لعل)[8].

وقد وافق ابن مالك مذهب الكوفيين حيث قال في الخلاصة :

"والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب"[9]

وقد نسب هذا المذهب في شرح الكافية الشافية إلى الفراء ثم قال : " وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً "[10].

---

(١) الكشف لمكي ٢/ ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٢.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٦٨.

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٣٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٧٣.

(٥) مغني اللبيب ص١٦٢.

(٦) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠.

(٧) الهمع ٢/ ٣٠٩.

(٨) معاني القرآن ٣/ ٩ ، ٢٣٥.

(٩) ألفية ابن مالك ص٥٨.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.

واحتج أصحاب هذا المذهب بثبوت ذلك نثراً ونظماً[١]:-

١- فمن النثر :-

أ - قوله تعالى : " ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب . أسباب السموات فأطلع "[٢]، حيث قرئ بنصب (أطلع)[٣] بعد فاء السببية المسبوقة بالرجاء المدلول عليه بـ(لعل)، كما قرئ (أطلع) بالرفع[٤] عطفاً على (أبلغ).

ب - وقوله تعالى : " لعله يزَّكى أو يذَّكر فتنفعه الذكرى "[٥]، حيث قرئ (فتنفعه) بالنصب[٦] بعد فاء السببية الواقعة للرجاء المدلول عليه بـ(لعل)، كما قرئ بالرفع[٧] عطفاً على (يذَّكر).

٢- ومن النظم قوله :-

على صروف الدهر أو دولاتها يدلننا اللمة من لماتها

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٧٣ ، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٢) غافر : ٣٦ ، ٣٧.

(٣) القراءة المذكورة لحفص عن عاصم وللأعرج وعيسى والسلمي . ينظر الكشف لمكي ٢/ ٢٤٤ ، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٣٥٩ ، والدر المصون ٩/ ٤٨٢ ، واللباب ١٧/ ٥٥ ، والإتحاف ٢/ ٤٣٧.

(٤) القراءة المذكورة لعامة القراء . ينظر تفسير القرطبي ١٨/ ٣٥٩ ، والدر المصون ٩/ ٤٨٢ ، واللباب ١٧/ ٥٥.

(٥) عبس : ٣ ، ٤.

(٦) القراءة المذكورة لعاصم والأعرج وأبي وابن أبي عبلة والزعفراني . ينظر الكشف لمكي ٢/ ٣٦٢ ، والمحرر الوجيز ٦/ ٤٣٧ ، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٧٣ ، والدر المصون ١٠/ ٦٨٦ ، واللباب ٢٠/ ١٥٥ ، والإتحاف ٢/ ٥٨٨ ، وروح المعاني ٣٠/ ٤٠.

(٧) القراءة المذكورة لعامة القراء وأكثرهم . ينظر تفسير القرطبي ٢٢/ ٧٣ ، وروح المعاني ٣٠/ ٤٠.

فستريح النفس من زفراتها[1]

فقوله (تستريحَ) منصوب بعد الفاء المسبوقة بالرجاء المدلول عليه بـ(علَّ).[2]

هذا ، وقد خُرِّجَ ما استدل به الكوفيون على وجوه أخرى غير ما ذكرناه استدلالاً لمذهب الكوفيين، وهي :-

١- ففي آية غافر يجوز أن يكون (فأطلعَ) منصوباً لوقوعه بعد فاء السببية في جواب الأمر وهو قوله : ابن لي ، أو يكون منصوباً لكونه معطوفاً بالفاء على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو (الأسباب) ، أو يكون منصوباً عطفاً على التوهم ؛ لأن خبر (لعل) جاء كثيراً مقرونا بأن في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً،

---

(١) هذا رجز لم أقف له على نسبة .

والشاهد في قوله (فستريحَ) حيث نصب المضارع بعد فاء السببية لوقوعها في جواب الترجي المفاد من قوله (علَّ) وأصله (لعل).

ينظر هذا الرجز في معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ ، ٢٣٥ ، والإنصاف ١/ ٢٢٠ ، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤ ، والكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٩ ، ومغني اللبيب ص١٦٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٢.

(٢) الكشف لمكي ٢/ ٣٦٢ ، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠ ، ٦/ ٤٣٧ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٣٥٩ ، ٢٢/ ٧٣ ، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٩ ، والارتشاف ٣/ ١٦٧٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٩ ، والدر المصون ٩/ ٤٨٢ ، ومغني اللبيب ص١٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٠ ، واللباب ١٧/ ٥٥ ، ٢٠/ ١٥٥ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، وشرح الألفية للمكودي ص٢٥٥ ، والهمع ٢/ ٣٠٩ ، والأشموني ٣/ ٣١٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٧ ، ٢/ ٥٨٨ ، وروح المعاني ٣٠/ ٤٠.

فالنصب على توهم أن الفعل (أبلغ) الواقع خبراً لـ(لعل) منصوب بأن ، فعطف عليه مُتوهَّما ذلك ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس .

٢- وفي آية عبس يجوز أن يكون (فتنفعه) منصوباً على التوهم وكذا (تستريحَ) في الرجز المتقدم كما مر في آية غافر ، ويجوز أن يكون (فتنفعه) قد نصب بعد فاء السببية لوقوعه جواباً للاستفهام في قوله :

"ومايدريك" فإنه مترتب عليه معني .[١]

وأما ما ذكره ابن عطية[٢] في توجيه قراءة النصب في آيتي غافر وعبس من أنه نُصِبَ لوقوعه بعد الفاء في جواب التمني فقد يُحمل على أن (لعل) في الآيتين أُشربت معنى (ليت) وهو التمني ، وقد أورد أبوحيان[٣]، والسمين الحلبي[٤]، ما ذكره ابن عطية ، واعترضا عليه بأنه ليس في اللفظ تمنٍ ، إنما فيه ترجٍ، وقد فرق الناس بينهما بأن الترجي لا يكون إلا في الممكن عكس التمني ؛ فإنه يكون فيه وفي المستحيل ، واعتذر له السمين بأنه يريد التمني المفهوم من الكلام ؛ فإن الفرق بين الترجي والتمني لا يجهله ابن عطية[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ ، والكشف لمكي ٢/ ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٨٦ ، والدر المصون ٩/ ٤٨٢ ، ومغني اللبيب ص٤٥٦ ، واللباب ١٧/ ٥٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ٣١٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠ ، ٦/ ٤٣٧.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٦٥ ، ٨/ ٤٢٧.

(٤) الدر المصون ٩/ ٤٨٩ ، ١٠/ ٦٨٦.

(٥) الدر المصون ٩/ ٤٨٣.

الترجيح :-

بعد عرض اختلاف النحويين في نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الترجي وبعد عرض أدلة كلٍ أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ويونس هو الصواب لورود المضارع منصوباً بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الرجاء في كلام العرب نثراً أو نظماً كما سبق ذكره .

وقد صرح ابن الناظم بصحة هذا المذهب في شرح التسهيل حيث قال : " والصحيح أن الترجي قد يحمل على التمني ، فيكون له جواب منصوب "(١).

وقال أيضاً بعد أن أورد هذا المذهب ، ونسبه إلى الفراء : " ويجب قبوله لثبوته سماعاً "(٢).

ومما يرجح مذهب الكوفيين أن القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وهم الكوفيون ؛ لأن الجزم فرع النصب ."(٣)

وقد نقل المرادي عن أبي حيان أنه سُمِعَ الجزم بعد الترجي ، فهذا يدل على صحة مذهب الكوفيين ."(٤)

وأما ما ذكر من تأويلات لنصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالترجي فقد حكم عليها المرادي بأن فيها بُعداً ."(٥)

---

(١) شرح التسهيل ٤/ ٣٤.

(٢) شرح ألفية ابن الناظم ص٢٦٩.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٣ ، وحاشية الصبان ٣/ ٣١٣.

(٤) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(٥) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

المسألة الثانية عشرة

نصب المضارع المعطوف بثم على فعل الشرط

إذا وقع المضارع المسبوق بثم بين فعل الشرط وجوابه ، فهل يجوز نصبه أو لا ؟

أقول: اختلف النحويون في ذلك على مذهبين ، نفصلهما فيما يلي :-

المذهب الأول :- أنه لا يجوز نصب المضارع الواقع بعد ثم إذا توسط بين فعل الشرط وجوابه ، فلا تقول : إنْ زرتني ثم تحسنَ إليَّ أحسنْ إليك بنصب (تحسنَ) بل يجزم.

وممن نص على هذا سيبويه حيث قال :" اعلم أن ثمَّ لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء ، ولم يجعلوها مما يضمر بعده أنْ ، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء ، وليس معناها معنى الواو ، ولكنها تشرك ويبتدأ بها .

واعلم أنَّ ثمَّ إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزماً ؛ لأنه ليس مما ينصب ، وليس يحسن الابتداء ؛ لأن ما قبله لم ينقطع ، وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم ترد بهنَّ النصب "[1].

وكذا المبرد حيث يقول : " وتقول : إن تأتنا ثم تسألنا نعطك لم يجز إلا جزم تسألنا ؛ لأن ثَمَّ من حروف العطف ، ولا يستقيم الإضمار ها هنا بعدها "[2].

وقد صرح الشيخ خالد الأزهري ، والشيخ يس هذا المذهب إلى البصريين .[3]

---

(١) الكتاب ٣/ ٨٩.

(٢) المقتضب ٢/ ٦٤.

(٣) ينظر التصريح على التوضيح وحاشية يس عليه ٢/ ٢٥٢.

المذهب الثاني :- أنه يجوز نصب المضارع الواقع بعد ثمَّ إذا توسط بين فعل الشرط وجوابه إجراءً لـ(ثمَّ) مجرى الفاء والواو إذا توسط أحدهما بين جملتي الشرط ، فكما تقول : إن زرتني وتحسنَ إليَّ أو فتحسنَ إليَّ ، أحسنْ إليك ، تقول : إن زرتني ثم تحسنَ إليَّ ، أحسن إليك بنصب تحسن الواقع بعد ثم كما كان منصوباً بعد الفاء والواو .[1]

وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين ابن الناظم[2]، وأبوحيان[3]، والمرادي[4]، وابن هشام[5]، وابن عقيل[6]، والشيخ خالد الأزهري[7]، والأشموني .[8]

واحتج أصحاب هذا المذهب لجواز نصب المضارع بعد (ثمَّ) إذا سبقت بفعل الشرط وأداته بأن الشرط – وإن كان واجباً – إلا إنه يشبه غير الواجب بما فيه من عدم الوقوع وهو قريب من الاستفهام.[9]

---

(١) شرح التسهيل ٤/ ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٦ ، ومغني اللبيب ص١٢٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد٣/ ١٠١ ، والتصريح ٢/ ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٥.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٣٣٧.

(٤) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٦.

(٥) مغني اللبيب ص١٢٨.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٠١.

(٧) التصريح ٢/ ٢٥٢.

(٨) شرح الأشموني ٤/ ٢٥.

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٠١ ، وحاشية يس ٢/ ٢٥٢.

واستدلوا أيضا بأنه إذا ثبت جواز النصب في المضارع الواقع بعد الفاء والواو إذا توسط بين فعل الشرط وجوابه فليجز النصب في (ثمَّ) أيضا ؛ لأنها حرف عطف مثلهما .[1]

وقد نص النحويون على الاحتجاج لمذهب الكوفيين المجوِّز نصب المضارع بعد (ثمَّ) إذا وقع بعد فعل الشرط بأن ذلك قد ورد في إحدى القراءات القرآنية[2]، وهي قوله تعالى : " ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت "[3]، حيث قرئ بنصب (يُدْرِكَهُ)[4]، فقد نصب المضارع الواقع بعد (ثمَّ) ، وقد سُبِقَ بفعل الشرط .

وقد خرَّج كثير من العلماء هذه القراءة على إضمار أن بعد (ثمَّ) فانتصب (يدرك) بها .[5]

وقيل إنَّ (ثمَّ) عطفت المصدر المتوهم فيما بعدها على المصدر المتوهم فيما قبلها مثل : أكرمني وأكرمك والتقدير : ليكن منك إكرام ومني ، والمعنى على هذا في الآية من يكن منه خروج من بيته وإدراك الموت له .[6]

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٣٧ ، والدر المصون ٤/ ٨١ ، واللباب ٦/ ٥٩٨ ، وروح المعاني ٥/ ١٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٦ ، ومغني اللبيب ص١٢٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٠١ ، والتصريح ٢/ ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٥.

(٣) النساء : ١٠٠.

(٤) القراءة المذكورة للحسن بن أبي الحسن وقتاده ونبيح والجراح . ينظر المحتسب ١/ ١٩٧ ، والمحرر الوجيز ٢/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٧ ، والدر المصون ٤/ ٨٠ ، واللباب ٦/ ٥٩٨ ، والفتوحات الإلهية ١/ ٤١٨ ، وروح المعاني ٥/ ١٢٨.

(٥) المحتسب ١/ ١٩٧ ، والكشاف ١/ ٥٥٨ ، والمحرر الوجيز ٢/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٧.

(٦) روح المعاني ٥/ ١٢٨.

الترجيح :-

بعد عرض آراء النحويين في المضارع الواقع بعد (ثمَّ) إذا توسط بين جملتي الشرط أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نصب المضارع بعد (ثمَّ) قياساً على جوازه بعد الفاء والواو هو الصحيح لوروده في إحدى القراءات القرآنية ، ولا التفات إلى عدم اعتداد البصريين بهذه القراءة وحكمهم عليها بالندور حيث لم يثبتوا بها حكماً.(١)

كما أرى أن ما ذُكر في تخريج القراءة المتقدمة على إضمار أن بعد (ثمَّ) لا يتفق ومذهب الكوفيين؛ لأن هذا الذى ذكروه هو مذهبٌ بصريٌ ، وأما الكوفيون فيرون أن المضارع هنا إنما هو منصوب بالصرف أو المخالفة ؛ لأن الفعل (يدرك) مصروف عن العطف على ما قبله وهو فعل الشرط "يَخْرُج" ؛ لأن ما قبله شرط وهو غير واجب ، والفعل المجزوم إذا صرف عنه معطوفه نصب ، فالصرف عامل معنوي وهو الناصب لـ(يدرك) ، ومعناه : أنه كان على جهة فصرف إلى غيرها فتغيَّر الإعراب لأجل الصرف ، والعطف لا يعين الاقتران في الوجود .(٢)

---

(١) التصريح ٢/ ٢٥٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٥٢١.

الخاتـــمة

الحمل لله في البدء والختام ، فهو المستحق للثناء والإعظام من جدميع خلقه على الدوام ، وعلى نبيه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، ورضي الله عن صحابته الميامين الكرام ومن تبعهم بإحسان من سائر الأنام إلى يوم جمع الخلق أمام الملك العلاَّم .

وبعد

فهذه دراسة قمت فيها بعد قراءة متأنية واعية وتطواف بين مختلف الأبواب النحوية – بتجميع آراء المدرسة الكوفية التي نستند في إثبات صحتها وبيان رجحانها إلى القراءات القرآنية بالإضافة إلى ما ورد عن بعض العرب.من أقوال نثرية وأبيات شعرية مما يجعل الباحث يقضي بالانتصار لتلك الآراء ويحكم بقبولها ويوصي بضرورة الأخذ بها .

فما من ريب أن القراءات القرآنية سواء أكانت متوانرة أم شاذة جزء لا يتجزأ من القرآن الكريم ، وذلك أن القراء الذين اشتهروا بالورع والصدق والنزاهة وإتقان الحفظ قد أخذوها عن أمثالهم من التابعين أو الصحابة الأخيار الذين تلقوها مشافهة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا شك أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قرأه عليهم كما أخذه عن جبريل – عليه السلام – عن رب العزة .

ومن ثم ينبغي ألا يلتفت إلى من طعن في بعض القراءات القرآنية تقوية لمذهبه وتضعيفاً لمذهب من خالفه ولو كان ذلك المنكر من أئمة النحو وأساطيل اللغة ، فقد قال أبوحيان : " ولسنا متعذبين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ،

وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية"[1].

لذا كان من الإنصاف في الحكم بترجيح آراء الكوفيين المستندة إلى ما يعضدها من القراءات القرآنية ، ولا يجوز العدول عنه إلى مذهب من خالفهم لما في ذلك من التعسف والتعصب والبعد عن الصواب مع ثبوت دليل المخالف ووضوحه ؛ فإن طريق إثبات حسن التراكيب بوقوعها في القرآن لا إثبات حسن ما وقع فيه بوقوعه في غيره.[2]

هذا ، وقد أسفرت تلك الدراسة عن النتائج التي أشرت إليها في الترجيح الذي زيلت به كل مسألة ، وهي كما يلي :

١- جواز تشديد نون ما ثني من أسماء الإشارة والموصول في حالتي النصب والجر ، ولا يختص ذلك بحالة الرفع .

٢- جواز حذف العائد المرفوع من جملة الصلة وإن لم تطل الصلة ، ولا يشترط لجواز ذلك طول الصلة .

٣- جواز إعمال إن النافية عمل ليس .

٤- جواز كسر فاء الفعل الماضي الثلاثي المضعف عند البناء للمفعول وكذا يجوز فيها الإشمام ، ولا يجب ضمها .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٢) حاشية الشيخ زاده ٢/ ٢١٢.

٥- جواز نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به مطلقاً سواء تقدم أو تأخر، ولا يتعين نيابته مطلقاً، ولا يقيد جواز نيابة غيره تقدمه على المفعول .

٦- جواز الإعراب والبناء في الظرف المتلو بجملة اسمية أو بجملة فعلية مصدرة بمضارع ، ولا يتعين إعرابه .

٧- جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف على التفصيل المتقدم في المسألة السابعة .

٨- جواز مجئ النكرة عطف بيان للنكرة .

٩- جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، ولا يختص ذلك بالشعر ، ولا يشترط لصحة ذلك توكيد المتصل بضمير منفصل .

١٠- جواز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف اللاصقة للفعلين المضارع والأمر .

١١- جواز نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالترجي .

١٢- جواز نصب المضارع المعطوف بثم على فعل الشرط .

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

الدكتور

خالد محي الدين مدني عبدالوهاب

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

فهـرس المراجــع

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي ، ت/ إبراهيم عطوة عوض ، ط/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي . مصر .

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا ، ت/ د.شعبان محمد إسماعيل ، ط/ عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة د./ رمضان عبدالتواب ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، ت/ د. زهير غازي زاهر ، ط/ عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، ت/ د. أحمد محمد القاسم .

(٦) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط/ محمد علي صبيح وأولاده.

(٧) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنيِّر الإسكندري المالكي ، ت/ محمدالصادق قمحاوي ، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة – ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ، ١٩٨٢ .

(٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ، ط/ دار الطلائع – القاهرة.

(١٠) البحر المحيط لأبي حيان ، ط/ دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(١١) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه – الطبعة الأولى – ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

(١٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ت/ د. عياد بن عيد الثبيتي ، ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

(١٣) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، ت/ على محمد البجاوي، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

(١٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، ت/ أ.د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

(١٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات ، ط/ دار الكاتب العربي – ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

(١٦) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ط/ دار الفكر.

(١٧) تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، ط/ دار الفكر – بيروت .

(١٨) تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) ، ت/ د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، ط/ مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى – ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

(١٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، شرح وتحقيق : أ.د/ عبدالرحمن علي سليمان ، ط/ دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(٢٠) جمهرة اللغة لابن دريد ، ت/ رمزي منير بعلبكي ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٧م.

(٢١) الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت/ د. فخر الدين قباوة ، أ/ محمد نديم فاضل، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ضبط وتشكيل وتصحيح / يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط/ دار الفكر، الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٣) حاشية السيد الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف، ت/ محمد الصادق قمحاوي، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

(٢٤) حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ / عبدالرازق المصري ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

(٢٥) حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي، ط/ المطبعة السلطانية بمصر .

(٢٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢٧) حاشية ياسين على تصريح الشيخ خالد الأزهري ، ط/ دار الفكر.

(٢٨) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي . ت/ بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي ، راجعه / عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٢٩) الحيوان للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ، ط/ دار الجيل ودار الفكر – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٨م.

(٣٠) خزانة الأدب للبغدادي ، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض.

(٣١) الخصائص لابن جني ، ت/ محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت .

(٣٢) الدر المصون، للسمين الحلبي، ت/ الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود ، والدكتور / جاد مخلوف جاد ، والدكتور / زكريا عبدالمجيد النوبي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

(٣٣) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ، ت/ د. محمد محمد حسين ، ط/ مؤسسة الرسالة / بيروت ، الطبعة السابعة – ١٩٨٣م.

(٣٤) ديوان جرير بن عطية : تحقيق نعمان أمين طه – ط/ دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

(٣٥) ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق / عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

(٣٦) ديوان رؤبة بن العجاج : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م.

(٣٧) ديوان العجاج ، قدم له وحققه / د. سعدي ضناوي ، ط/ دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م.

(٣٨) ديوان عديّ بن زيد العباديّ ، ت/ محمد جبار المعيبد ، ط/ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية – بغداد ، سلسلة كتب التراث .

(٣٩) ديوان عمرو بن معد يكرب ، وهو مطبوع بعنوان شعر عمرو بن معد يكرب ، جمعه / مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق – الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م.

(٤٠) ديوان الفرزدق: (همام بن غالب) ، ط/ دار صادر ، بيروت .

(٤١) ديوان مسكين الدارمي ، ت/ كارين صادر ، ط/ دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.

(٤٢) ديوان النابغة الذبياني : (زياد بن معاوية) ، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط/ دار المعارف بمصر – ١٩٧٧م.

(٤٣) رسالة الغفران لأبي العلاء المعري – تحقيق / علي حسن فاعور – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ.

(٤٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(٤٥) رياض الصالحين لأبي زكريا النووي ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه / شعيب الأرنؤوط ، مطبعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.

(٤٦) سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق : د/ حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٤٧) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي : لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزيز) . تحقيق / عبدالعزيز الميمني . ط/ دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الثانية : ١٩٨٤م.

(٤٨) السنن الكبرى للبيهقي ، ط/ مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد – الطبعة الأولى – ١٣٤٤ هـ .

(٤٩) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، عني بتصحيحه وتنقيحه / محمد بن سليم اللبابيدي ، مطبعة القديس جاورجيوس في بيروت ، ١٢١٢ هـ.

(٥٠) شرح ألفية ابن مالك لأبي زيد عبدالرحمن المكودي ، ت/ ابراهيم شمس الدين ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

(٥١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، الطبعة العشرون : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٥٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ت/ د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط/ دار هجر – الجيزة ، الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

(٥٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت/ د. صاحب أبوجناح ، ط/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – بغداد ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

(٥٥) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، ت/ عبدالغني الدقر ، ط/ الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

(٥٦) شرح شواهد المغني للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

(٥٧) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – القاهرة – الطبعة الحادية عشرة – ١٣٨٣ هـ.

(٥٨) شرح كافية ابن الحاجب للرضى تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – طبعة جامعة قاريونس – بنغازي – الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

(٥٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ، دراسة وتحقيق / عبدالمنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

(٦٠) شرح اللمع لابن برهان العكبري – ت/ د.فائز فارس – ١٩٨٤م – ١٤٠٥هـ.

(٦١) شرح المفصل لابن يعيش ، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة.

(٦٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي ، ط/ عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

(٦٣) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار الطلائع – القاهرة.

(٦٤) عمدة القارى في شرح صحيح البخاري للعيني – مطبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٦٥) غرائب التفسير في عجائب التأويل للكرماني ، ت/ د. شمران سركال يونس العجلي ، ط/ دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة ، مؤسسة علوم القرآن – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٦٦) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل - ط/ عيسى البابي وشزكاه.

(٦٧) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط/ دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثالثة – ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م.

(٦٨) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق د. شوقي ضيف – ط/ دار المعارف بالقاهرة – الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.

(٦٩) كتاب سيبويه ، ت/ عبدالسلام هارون ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثانية : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

(٧٠) الكشاف ، لجار الله الزمخشري ، ت/ محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة : ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.

(٧١) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ، ت/ د. محيي الدين رمضان ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٧٢) الكشف والبيان لأبي اسحاق الثعلبي النيسابوري ، ت/ الإمام أبومحمد بن عاشور ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

(٧٣) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ، ت/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٧٤) لسان العرب لجمال الدين بن منظور ، ط/ دار المعارف.

(٧٥) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري . دراسة وتحقيق / عبدالحميد حمد محمد محمود الزوي ، ط/ جامعة قار يونس – بنغازي – الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

(٧٦) المحتسب لابن جني ، ت/ علي النجدي ناصف ، و/ د. عبدالحليم النجار و/ د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

(٧٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ، ت/ عبدالسلام عبدالشافي محمد ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

(٧٨) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه . عني بنشره : ج بر جستر اسر ، ط/ مكتبة المتنبي بالقاهرة.

(٧٩) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات – طبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٨٠) مسند الإمام أحمد ، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط/ مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

(٨١) مصنف أبي شيبه ، ت/ محمد عوامة ، ط/ الدار السلفية الهندية .

(٨٢) المطالع السعيدة ، شرح السيوطي لألفيته المسماه الفريدة في النحو والتصريف والخط ، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة ، طبعة الدار الجامعية للطباعة والنشر بالأسكندرية ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

(٨٣) معاني القرآن للفراء ، ت/ أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

(٨٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت/ د. عبدالجليل عبده شلبي – ط/ عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

(٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، ت/ د. مازن المبارك ، و/ د.محمد علي حمد الله ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٨٦) مفاتيح الغيب المعروف بـ(التفسير الكبير) للفخر الرازي ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

(٨٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي اسحاق الشاطبي ت/ د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

(٨٨) المقتضب للمبرد ، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٨٩) المقرب لابن عصفور – تحقيق أحمد عبدالستار الجواري عبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م.

(٩٠) منحة الجليل . بتحقيق / شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/ دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

(٩١) المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) ، ت/ إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين – ط/ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى : ١٩٥٤م.

(٩٢) النحو الوافي لعباس حسن ، ط/ دار المعارف ، الطبعة الثانية عشرة .

(٩٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ، ط/ دار المنار ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

(٩٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

❁❁❁

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	صفحة
المقدمة ..	١٠٣٥
المسألة الأولـــى :	
تشديد نون (ذان ، تان ، اللذان ، اللتان)	١٠٣٨
المسألة الثانـــية :	
هل يشترط لحذف العائد المرفوع طول الصلة ؟	١٠٤٨
المسألة الثالـــثة : إعمال (إن) النافية عمل (ليس)	١٠٦٤
المسألة الرابـــعة :	
حكم المضعَّف الثلاثي عند البناء للمفعول	١٠٧٤
المسألة الخامســة :	
هل ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده ؟	١٠٧٩
المسألة الســادسـة :	
الظرف المتلو بمضارع أو جملة اسمية	
من حيث الإعراب والبناء	١٠٩٢
المسألة الســابعـة : حكم الفصل بين المتضايفين	١١٠٣
المسألة الثامـــنة : هل تأتي النكرة عطف بيان للنكرة ؟	١١١٩
المسألة التاســعة : هل يعطف على الضمير المجرور	
دون إعادة الجار ؟	١١٢٤
المسألة العاشـــرة :	
هل تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؟	١١٣٣

المسألة الحادية عشرة : نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالترجي	١١٤٢
المسألة الثانية عشرة : نصب المضارع المعطوف بثم على فعل الشرط .	١١٤٨
الخاتمـــة ..	١١٥٢
فهرس المراجع ..	١١٥٥
فهرس الموضوعات ..	١١٦٦

❁❁❁